

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

-جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص مالية وتجارة دولية

بعنوان

اجراءات التصدير والاستيراد ودورها في إنعاش التجارة الدولية
(دراسة حالة ميناء الغزوات -ولاية تلمسان-)

تحت إشراف الأستاذة

بوشنتوف نوال

من إعداد الطالبين

سعيد جواد حسام الدين

قورصو فسيان عبد الحميد انس

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر أ	د.بن معمر عبد الباسط
مشرفة	جامعة تلمسان	أستاذة محاضرة أ	د.بوشنتوف نوال
ممتحنة	جامعة تلمسان	أستاذة محاضرة ب	د.بلبشير وفاء

السنة الجامعية: 2024-2025

الشكر والتقدير

بداية نحمد الله عز وجل الذي أنعمنا بنعمة العلم ووقفنا الى بلوغ هذه الدرجة ونقول "اللهم لك

الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

نتقدم بالشكر الجزيل الى كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل الأستاذة المشرفة بوشنتوف نوال على

توجيهاتها القيمة والارشادات الصائبة التي لم تبخل بها علينا احترام وتقديرا لمجهوداتها الى كل من بذل

معنا جهدا ووفر لنا وقتا ونصح لنا قولاً وان يجزيهم الله خير الجزاء

اهداء

من كان يريد العزة فإن العزة لله ورسوله وللمؤمنين، حمدي وشكري لله رب العالمين وللمتقين صاحب الفضل

والاسلام على خير الانبياء محمد بن عبد الله: «من لم يشكر الناس لا يشكر الله

". الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية أتقدم بإهداء عملي المتواضع وثمره

جهدي إلى والدينا بتقدمنا لهم وسام استحقاق وأطال لهم في أعمارهم

جواد حسام الدين

اهداء

اهدي هذا العمل لوالديّ العزيزين، اللذين سانداني كثيراً طوال حياتي، واللذين يستحقان مني جزيل الشكر على

شجاعتهما وتضحياتهما خلال دراستي، متمنياً لهما حياةً مديدةً مليئةً بالفرح والصحة

أهدي هذا العمل المتواضع لعائتي العزيزة

عبد الحميد انس

فهرس المحتويات

II	الشكر والتقدير
III	اهداء
I	قائمة الجداول
II	قائمة الاشكال
VII	«مقدمة»
6	«الفصل النظري»
7	«الفصل الاول » :التصدير والاستيراد
8	مقدمة الفصل:
9	المبحث الأول: عموميات حول عملية التصدير
9	تمهيد:
9	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول عملية التصدير
9	1. مفهوم التصدير:
10	2. أهداف التصدير :
10	2.2 أهداف متعلقة بالجانب المالي:
11	3.2 أهمية متعلقة بتحسين شروط الإنتاج :
13	المطلب الثاني: نظريات التصدير
14	1.1 المقاييس الكمية :
15	2.1 المقاييس النوعية :
15	المطلب الثالث: أنواع التصدير وخطواته
15	1. أنواع التصدير :
15	1.1 التصدير السلبي
15	2.1 التصدير الإيجابي
15	3.1 التصدير المباشر

16	1.3.1 طرق التصدير المباشر :
16	4.1 طرق التصدير غير المباشر :
16	1.4.1 شركات التجارة الخارجية:
16	2.4.1 التصدير المشترك (المنظم) :
17	المطلب الرابع: اجراءات عملية التصدير
17	1. الخطوات العامة لعملية التصدير :
18	المبحث الثاني: عموميات حول عملية الاستيراد.
18	تمهيد:
18	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول عملية الاستيراد
19	1. مفهوم الاستيراد :
20	المطلب الثاني: أنواع الاستيراد
20	1. الاستيراد بغرض الاستثمار:
20	2. الاستيراد بغرض توفير المواد الأولية المكتملة.
20	3. الاستيراد بغرض التجارة :
21	المطلب الثالث: أهداف الاستيراد
21	1. اهداف الاستيراد :
22	المطلب الرابع: اجراءات عملية الاستيراد
22	1. الخطوات العامة لعملية الاستيراد :
23	المبحث الرابع: مفاهيم عامة حول التجارة الدولية.
23	تمهيد:
23	المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية وأهميتها
23	1. تعريف التجارة الدولية:
25	1.2 الأهمية الاقتصادية
25	2.2 الأهمية الاجتماعية
25	3.2 الأهمية السياسية :

25	المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الدولية.....
25	1. أسباب قيام التجارة الدولية :
26	المطلب الثالث: الوثائق المستعملة في التجارة الدولية.....
26	1. الوثائق المستعملة :
27	2. المستندات المهمة في التجارة الدولية.....
27	1.2 شهادة الأصل :
28	2.2 الفاتورة التجارية.....
29	3.2 المستندات الإدارية.....
29	4.2 مستندات أخرى :
30	5.2 المستندات التجارية :
30	6.2 مستندات معاملات القطاع التجاري :
31	7.2 قطاع المدفوعات.....
31	8.2 مستندات قطاع النقل والخدمات المتعلقة به.....
31	9.2 مستندات الرقابة الرسمية :
32	1.3 شهادة الوزن وقوائم التعبئة :
32	2.3 شهادة التفتيش.....
32	3.3 شهادة صحية :
32	4.3 قائمة الشحن :
33	5.3 مستندات الأصول.....
33	المطلب الرابع: دور الاستيراد والتصدير في إنعاش التجارة الدولية.....
33	1. البنوك التجارية وتمويل التجارة الدولية :
34	1.1 الخدمات العامة.....
35	2.1 تمويل المستوردات.....
35	3.1 تمويل الصادرات.....
36	4.1 تمويل الخدمات.....

40	خاتمة الفصل
41	«الفصل الثاني»: الدراسات السابقة
42	مقدمة الفصل
43	المبحث الأول: دراسات محلية
48	المبحث الثاني: دراسات اجنبية
50	خاتمة الفصل
51	«الفصل التطبيقي»
	«الفصل الثالث»: الدراسة الميدانية حول الخطوات المتبعة في الاستيراد والتصدير (دراسة حالة ميناء الغزوات-ولاية تلمسان)
52	تلمسان)
53	مقدمة الفصل
54	المبحث الأول: واقع الاستيراد والتصدير ميناء الغزوات-ولاية تلمسان-
54	تمهيد
54	المطلب الأول: مؤسسة ميناء الغزوات
55	المطلب الثاني: نشأة الميناء
56	المطلب الثالث: الموقع الجغرافي لميناء الغزوات
57	المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للميناء
58	3. مكتب قبطان الميناء (D.Cap):
59	4. قسم المالية والمحاسبة (D.F.C):
59	5. إدارة الموارد البشرية والشؤون الإدارية (D.R.H.A) :
60	6. إدارة الصيانة واللوجستيات (D.M.L) :
60	المطلب الخامس: التسهيلات المتعلقة بعملية الاستيراد والتصدير
60	1. بالنسبة للصادرات :
60	1.1 الإعفاءات الضريبية
61	1.1.1 الإعفاء من ضريبة النشاط التجاري
61	2.1.1 الإعفاء من ضريبة دخل الشركات

62	1.2 الرسوم الجمركية
62	1.1.2 المنتجات المصدرة
63	2.1.2 مشتريات بضريبة القيمة المضافة بنسبة صفرية
63	3.1.2 استرداد ضريبة القيمة المضافة
63	1.2 التسهيلات الجمركية
64	2.2 فحص البضائع والإفراج عنها
64	3.2 التسهيلات المتعلقة باللوائح الجمركية :
64	1.3.2 التسهيلات المتعلقة بنظام المستودعات الجمركية
65	2.3.2 مرافق الإنتاج
65	3.3.2 الضمانات
65	المطلب السادس: الصعوبات المتعلقة بعملية الاستيراد والتصدير
65	1. اهم المشاكل التي يواجهها المصدرون والمستوردون
66	1.1 رسوم الترخيص
66	2.1 الرسوم والطوابع القنصلية :
66	3.1 المصاريف المتعلقة بإجراءات وتكاليف التفتيش الجمركي
67	4.1 رسوم الحواسيب
67	2. آثار هذه الإجراءات
67	1.2 نتائج مكافحة الغش
68	المبحث الثاني: دراسة ميدانية لعملية التصدير والاستيراد في ميناء الغزوات
68	تمهيد
69	1. حركة البضائع والسلع عبر ميناء الغزوات (خطوط النقل)
71	1.1 ممارسة وتقييم مستوى واردات الإقليم لحصاد السلع المستوردة أو المنتجة محلياً (انظر الجدول 1) :
74	2.1 التحليل الاستراتيجي والشامل لعدة قطاعات :
78	2. نوعية البضائع والسلع المصدرة والمستوردة عبر الميناء
77	1.2 البضائع التي يستوردها ميناء الغزوات

77	2.2 البضائع التي يصدّرها ميناء الغزوات
78	1.3 تطور النشاط التجاري (2022-2024)
78	2.3 البضائع وقيمها التقديرية لكل سنة
80	1. قبل وصول البضاعة:
81	2. عند الوصول إلى الميناء:
81	3. التخليص الجمركي والنقل
81	5. أهم المشاكل والمعوقات في ميناء الغزوات
81	1.5 قصور البنية التحتية
82	2.5 ازدواجية الأنشطة
82	3.5 عدم التوسع والتطوير
82	4.5 مشاكل أمنية
82	5.5 الاختناقات البيروقراطية
82	6.5 النقل البري والسكك الحديدية
84	«نتائج الدراسة واختبار الفرضيات»
88	«المراجع»
94	«الملاحق»

قائمة الجداول

جدول رقم 1 : تقييم مستوى الواردات والصادرات للسلع المستوردة أو المنتجة محليا

جدول رقم 2 : البضائع وقيمها التقديرية لكل سنة

قائمة الاشكال

شكل رقم 1 : ميناء الغزوات

شكل رقم 2 : الموقع الجغرافي لميناء الغزوات

شكل رقم 3 : تطور حجم الواردات خلال الفترة 2022-2024

شكل رقم 4 : تطور حجم الصادرات خلال الفترة 2022-2024

«مقدمة»

للتجارة الخارجية وظيفة خاصة في جميع البلدان، حيث توفر للعملاء السلع والخدمات التي يحتاجون إلى استهلاكها والتي لا يتم إنتاجها محلياً، من خلال الواردات، ومن خلال الصادرات، توفر منفذاً لفائض السلع والخدمات.

وبما أن المجتمع الإنساني لا تحكمه حقوق الاستغلال الحصرية لفرادى البلدان، بل يُنظر إليه كمجتمع عالمي متكامل من خلال التجارة، فلا يمكن لأي بلد أن يفلت من سيطرة الآخرين على الساحة العالمية. واعتماداً على الموارد الطبيعية والمهارات التي يمتلكها كل بلد، فإنه يميل إلى التخصص في إنتاج وتصدير منتج واحد يغطي احتياجاته ثم تضطر إلى استيراد منتجات تقليدية لمنتجات غير منتجتها، كما يتضح من أرقام الميزان التجاري.

تعتبر الجزائر من بين البلدان التي أبدت اهتماماً خاصاً بالتجارة خارج حدودها، وذلك في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها في السبعينيات على الأقل. وفي مواجهة الأسواق المتغيرة باستمرار، كان على الدولة أن تشجع تسهيل إجراءات التجارة الخارجية، خاصة في مجال التصدير كوسيلة لتجاوز الحدود الدولية في مجال التجارة في السلع والخدمات، من خلال أسلوب الدعم ومحاولة ترسيخ سياسة تنويع الصادرات، دون الاعتماد الكلي على المحروقات، رغم أنها تشكل نسبة معتبرة من تجارة البلاد، التي تبقى إلى حد الآن معرضة لمختلف المخاطر والأخطار، وللتراجع في تقلبات السلع والخدمات خارج البلاد. وقد شرعت الحكومة الجزائرية في سياسة التصدير بعد هبوط أسعار النفط.

تكتسب طرق الاستيراد إلى الجزائر أهمية بالغة، لأنها تنظم الدخول القانوني إلى التراب الوطني وتوزيع المنتجات الأجنبية على التراب الوطني. تتضمن هذه الإجراءات سلسلة من الإجراءات الإدارية والجمركية والتنظيمية التي تهدف إلى ضمان الامتثال والأمن والشفافية في التجارة الدولية.

أحد الأسباب التي تدفع الدول إلى المشاركة في التجارة الدولية هو السبب الذي يجعلها تفعل ذلك. أولاً، إنهم ينخرطون في التجارة الخارجية لأنهم يختلفون في الموارد، بمعنى أنهم يستطيعون، مثل الأفراد، الاستفادة من اختلافاتهم من خلال الترتيب لكل منهم لتكريس نفسه لإنتاج ما يفعله على أفضل وجه. ثانياً، تشارك الدول في التجارة الدولية لأسباب تتعلق باقتصاديات حجم الإنتاج: حيث تنتج كل دولة عدداً أقل من السلع بكفاءة أكبر مما لو حاولت إنتاج كل السلع. وفي الممارسة العملية، يعكس هيكل التجارة الدولية هذين السببين بشكل جيد.

الاشكالية:

❖ ما مدى فعالية إجراءات التصدير والاستيراد في دعم التجارة الدولية بميناء الغزوات لولاية تلمسان؟

الاسئلة الفرعية:

❖ كيف تتم إجراءات الاستيراد والتصدير في الجزائر؟

❖ ما هو واقع اجراءات عملية التصدير والاستيراد في ميناء الغزوات لولاية تلمسان؟

❖ ما هي مختلف المشاكل والعراقيل في ميناء الغزوات لولاية تلمسان؟

الفرضيات:

✓ انسيابية الإجراءات الجمركية والتنظيمية تساعد على تعزيز التجارة عبر ميناء الغزوات.

✓ المخاطر الإدارية والفنية هي السبب في ضعف عمليات التصدير والاستيراد في الميناء، والتي تعمل بمثابة

كابح لدعمه للتجارة الدولية.

✓ دعم تطوير البنية التحتية للميناء والخدمات اللوجستية يمكن أن يجعل من ميناء الغزوات مفترق طرق

استراتيجي للتجارة العالمية الجزائرية.

أهداف الدراسة:

- ✓ تحليل واقع وآليات التصدير والاستيراد في ميناء الغزوات.
- ✓ التعرف على دور هذه الإجراءات في دعم التجارة الدولية.
- ✓ تحديد جميع المعوقات التي تعترض انسيابية التجارة في هذا الميناء.
- ✓ التوصية بالحلول التي من شأنها تحسين كفاءة هذا الميناء في دعم الاقتصاد الوطني.

منهج البحث:

اتبع هذا البحث منهجًا وصفيًا تحليليًا، حيث تم جمع البيانات النظرية حول مفاهيم التجارة الدولية والواردات والصادرات، وحول الدور الذي تلعبه الموانئ في تسريع التجارة. وقد استُخدم المنهج نفسه لتحليل حالة ميناء الغزوات؛ عن طريق دراسة ميدانية وذلك باستخدام الملاحظة المباشرة والمسح المكتبي حيث مكن من استنتاج المعلومات الأساسية المتاحة لصانعي القرار في المنطقة: الإحصاءات الرسمية ووثائق النشاط الجمركي والأعمال السابقة، من أجل وضع جرد للإجراءات المتبعة وتقييم أثرها على التجارة الخارجية.

أهمية الموضوع:

ترتكز أهمية هذا الموضوع على الدور المتنامي للتجارة الدولية في تدعيم النمو الاقتصادي للجزائر، خاصة في ظل الجهود المبذولة لتنويع مصادر الدخل الوطني خارج قطاع المحروقات. ويعتبر ميناء الغزوات طريقاً رئيسياً للصادرات والواردات في الجزء الغربي من البلاد. لذلك من الضروري فهم واقع الإجراءات الجمركية والتنظيمية من أجل فهم فعاليته كبنية تحتية تجارية استراتيجية. وسيساعد هذا البحث على تحديد أفضل للقيود التي تنقل كاهل الفاعلين الاقتصاديين من أجل صياغة توصيات لمنع عرقلة العمليات التجارية، ويبقى أن يتم تقييمها من أجل تحديد درجة تنافسية الشركات بشكل أفضل. وقد تم تنظيم البحث في ثلاثة فصول رئيسية، بالإضافة إلى

المقدمة والخاتمة: المقدمة: وهي تحدد موضوع البحث، والمشكلة، والفرضية، وأهداف البحث وأهميته، بالإضافة إلى منهجية البحث.

صعوبات البحث:

من أبرز المشاكل التي واجهت الطالب في إعداد هذه المذكرة هي عسر الحصول على الإحصائيات من الجهات المختصة وتناقضها في بعض الأحيان، والصعوبات المتعلقة بالدراسة الميدانية.

محتوى الدراسة:

للإجابة حول الاشكالية والتساؤلات المطروحة في دراستنا، قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول كما يلي:

مقدمة

تطرقنا في الفصل الأول إلى مفاهيم حول التصدير والاستيراد، ثم خصصنا لكل منهما مبحث خاص به، يتمثل كل عنصر وتفصيله واعطاء كل عناصره.

أما في الفصل الثاني تناولنا فيه المبحث الأول الدراسات السابقة المحلية وتتكون من اطروحات دكتوراه تضمن نفس بحثنا، وفي المبحث الثاني تطرقنا للدراسات السابقة الاجنبية.

وفي الفصل الثالث فتمثل فيه الدراسة الميدانية حول الخطوات المتبعة في الاستيراد والتصدير (دراسة حالة ميناء الغزوات-ولاية تلمسان) وهو الفصل التطبيقي.

هيكل البحث:

ينقسم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة:

مقدمة: وتحتوي على تعريف الموضوع والمشكلة والفرضية والإرشادات وأهمية البحث، وكذلك منهجية البحث.

الفصل الأول: الإطار النظري حول التجارة الدولية، التصدير والاستيراد، وأهميتها.

الفصل الثاني: دراسة التجارب السابقة.

الفصل الثالث : دراسة حالة ميناء الغزوات، وتحليل واقع الميناء في مجال التصدير والاستيراد.

«الفصل النظري»

« الفصل الاول »

التصدير والاستيراد

الفصل الاول: التصدير والاستيراد

مقدمة الفصل:

وقد نشأت عملية الاستيراد والتصدير من حاجة الناس إلى التجارة خارج حدودهم المحلية، بسبب اختلاف الموارد وتنوعها من بلد إلى آخر، مما أدى إلى أن يتصور بعض الناس أن إشباع حاجاتهم بالتوجه إلى إحدى الدول الأجنبية عن طريق الاستيراد أو التصدير. وهذه واحدة من أبرز سمات المجتمع الدولي الحديث، وغلبة عمليات الاستيراد والتصدير على بعضها البعض هي التي تحدد منطقته. فقد أرادت الدول تحرير التجارة الخارجية ووضع تسهيلات لتشجيع نشاط الاستيراد والتصدير، بهدف تنويع وتطوير تجارتها الخارجية.

عملية الاستيراد والتصدير تكتسب أهمية بالغة في مسيرة التنمية الاقتصادية حيث يتفق الخبراء الاقتصاديون على أهمية التصدير في دفع عجلة النمو الاقتصادي وذلك عبر ما توفره للاقتصاد من جلب للنقد الأجنبي وتصريف الفائض من الإنتاج، حيث يساهم التصدير في تحقيق أقصى درجات التصنيع والتطور ويرتبط بتحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع، الأمر الذي يسرع من وتيرة التنمية الاقتصادية وهو على هذا النحو يمتلك أهمية بالغة في مجال بناء وإصلاح الهيكل الاقتصادي للدولة. ومن ثم فإن الصادرات تعتبر بمثابة قوة دافعة للنمو الاقتصادي. تعد الجزائر من الدول التي أولت اهتمامًا لقطاع الصادرات أحادية الجانب منذ الاستقلال مستندة بالأساس على المحروقات دون سواها، حيث تتسم صادرات الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة بعدم التنوع في الإنتاج السلعي وإنما التنوع في الطلب على السلع المستوردة. وسيتم إدراج كل هذه العناصر في هذا الجزء من تقريرنا الذي سينقسم إلى مبحثين:

المبحث الأول: عموميات حول عملية التصدير.

المبحث الثاني: عموميات حول عملية الاستيراد.

المبحث الأول: عموميات حول عملية التصدير

تمهيد:

يعتبر التصدير أهم ما يحرك عجلة اقتصاد الدول إلى الأمام، كما يظهر في كونه أحد مقاييس مدى نجاح ميزان مدفوعات هذه الدول، وطريقة من طرق التنمية الاقتصادية ومؤشراً مهماً في التقدم باقتصاديات الدول النامية، فهو العنصر الأساسي الذي يدفع بالدولة لتحقيق جميع أهدافها المحددة حيث نعرض في هذا البحث مفاهيم عن التصدير وأهميته وغاياته كما نذكر أنواعه¹.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول عملية التصدير

إن نشاط التصدير والصادرات عنصران يخدمان غرض واحد هو عملية التصدير لتحقيق الغايات المحددة خصوصاً توفير موارد مالية للخزينة العامة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية.²

1. مفهوم التصدير:

- ✓ **التعريف الأول:** يعرف التصدير على أنه عملية البيع للسلع والخدمات للدول الأخرى.
- ✓ **التعريف الثاني:** التصدير هو بيع أقصى ما يمكن من الإنتاج الوطني للخارج للحصول على أكبر كمية. من رؤوس الأموال الأجنبية وتغادي خروجها من أجل تحقيق أقصى حد من الثراء.³
- ✓ **التعريف الثالث:** يعرف التصدير على أنه " انتقال السلع وغيرها من الخيرات والممتلكات المادية من بلد المنشأ إلى البلدان الأخرى لتسويقها في أسواق عالمية".

¹ سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993، ص 102.
² المرجع نفسه، سامي عفيفي حاتم، ص 102، 103.

³ بهلول مقران، علاقة الصادرات بالنمو الصادرات خلال الفترة (1970-2005)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2001، ص 75.

أما بالنسبة للصادرات فعرفت كما يلي:

تعرف الصادرات على أنها مجموع السلع والخدمات المباعة في الأسواق الخارجية ويضيف إلى إيرادات رؤوس الأموال التي تظهر في ميزان المدفوعات على أنها صادرات لأنها تمثل بيع عناصر محلية مالية منها أو حقيقية لمستثمرين أجانب.⁴

2. أهداف التصدير :

1.2 أهداف متعلقة بالاستراتيجية التجارية:

- تخطي السوق المحلية المشبعة.
- توزيع جغرافي للمخاطر.
- التكيف مع المنافسة.
- التواجد في السوق العالمية.

2.2 أهداف متعلقة بالجانب المالي:

- الزيادة في رقم الأعمال.
- رفع هوامش الربحية والإيرادات المالية.
- رفع مردودية رؤوس الأموال المستثمرة.
- تسمح المنافسة من رفع فعالية التسيير المالي للمؤسسة.⁵

⁴ Salem Ahmed et ALBERTINI (J.M), lexique d'économie, Dalloz, Paris, 4ème édition, 1992, p4 .272.

⁵ مولاي عبد القادر، التصدير كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص 25.

3.2 أهمية متعلقة بتحسين شروط الإنتاج :

- تحسين قدرات إنتاج المؤسسة.
- استغلال المزايا المتوفرة.
- تخفيض التكلفة الإنتاجية.
- الرفع من جهود البحث والتطوير⁶.

3.3 أهمية التصدير :

تتركز أهمية التصدير في المزايا التي تحصل عليها البلدان في ثلاثة محاور رئيسية:

إن التصدير هو المصدر الأساسي للنقد الأجنبي الذي يستفاد منه في تمويل عمليات الاستيراد من جهة ومن جهة أخرى تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.⁷

إن الصناعات التصديرية قد تحصل على مدخلات من صناعات غير تصديرية كما أن جزء من مخرجاتها قد يستعمل في تدعيم صناعات غير تصديرية أيضاً، وهذه العلاقة التكاملية تؤدي حتماً إلى تطور الصناعات غير التصديرية وتحويلها إلى صناعات تصديرية في الأجل الطويل. إن التصدير يعني التواجد المستمر في الأسواق الخارجية والقدرة على المنافسة للحصول على أكبر حصة تسويقية، وهذا التواجد يفرض على الشركات المصدرة مواكبة الشركات المنافسة لها في الأسواق الخارجية من حيث تكنولوجيا الإنتاج وتطوير المواصفات الفنية واستعمال ترويج أكثر تأثيراً وغيرها، وكل هذه الأمور تنعكس بدورها على تطوير هيكل الصناعات الالكترونية اليابانية التي بدأت تظهر في الأسواق الأوروبية في أوائل السبعينات، ورغم أنها كانت متوسطة الجودة مقارنة بمثيلاتها المصنعة في دول أوروبا الغربية

⁶ وصال سعدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، عدد 01، 2002، ص 05-06.

⁷ قطاف لويزة، التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثرها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر (2000-2003) مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، الجزائر، 2013، ص 42، 43.

وأمریکا إلا أن التواجد المستمر في هذه الأسواق أكسب الشركات اليابانية الخبرة ومكنها من نقل التكنولوجيا الإنتاجية من الدول المنافسة وتطويرها إلى الأفضل حتى أصبحت الآن الأكثر مبيعاً والأكثر تفضيلاً من جانب المستهلك الأوروبي والأمريكي على حد سواء، وقد انعكس ذلك الأمر على الصناعات الهندسية الأخرى المنتجة في اليابان وبدأت تغزو أسواق العالم.⁸

إضافة إلى ذلك وعلى مستوى المنافسة العالمية أصبح التصدير يشير إلى مدى امتياز اقتصاد بلد معين بالمدروية والتكلفة الدنيا والجودة حتى أن مقياس الأداء الاقتصادي والتكنولوجي أصبح في السنوات الأخيرة يعتمد كثيراً على اعتبار قدرات التصدير وخاصة محتوياته التكنولوجية والمقصود بذلك هو طبيعة التكنولوجيا ذاتها، فصنع وتصدير جهاز أوتوماتيكي مثلاً يختلف في أهميته وقيمه المضافة على صنع وتصدير آلة ميكانيكية.

من خلال ما سبق نستنتج أن عملية التصدير يتسرب تأثيرها انطلاقاً من تحسين الجودة إلى حدوث تخفيض في تكاليف الإنتاج والتكلفة النهائية وصولاً إلى احتلال وضعية تنافسية أقوى وبالتالي الاستحواذ على شريحة سوقية أكبر مما يرفع رقم الأعمال وبالتالي الحصول على أكبر أرباح وتوزيع جزء منها إلى المساهمين وإعادة استثمار الجزء الباقي في نشاطات مختلفة منها البحث التطبيقي أو الإبداع التكنولوجي وبالتالي القدرة التصديرية الفعلية لا تتمثل في تصدير أكبر الكميات فحسب، بل في تصدير أكبر كمية من المنتجات التي تتصف بمواصفات تكنولوجية متقدمة.⁹

⁸ نفس المرجع السابق، قطاف لويزة، ص 43.
⁹ قطاف لويزة، التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثرها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر (2000-2003) مرجع سبق ذكره، ص ص 43 44.

المطلب الثاني: نظريات التصدير

1. نظريات التصدير¹⁰:

شهدت عملية التصدير تطورات مهمة كانت بدايتها على يد منظري النظرية التجارية والكلاسيكية والحديثة. لقد اتسمت عملية التصدير عند التجارين بأن أُنجح وسيلة وأكثرها فاعلية هي التي يتم عبرها تحصيل أكبر قيمة للمعادن الثمينة بالتركيز بشكل رئيسي على التجارة العالمية مع دعم الاقتصاد بباقي الأنشطة الأخرى مع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية معتمدين في ذلك على أن التجارة الدولية لها مزايا عديدة وتجنب الدول الإفلاس بالمحافظة على ميزانها التجاري، وعلى هذا الأساس كانت عملية إنعاش الصادرات أمراً لازماً مع ضرورة تقليل الواردات، مع تعزيز وزيادة العائد على الصادرات، ومن ثم تنمية الثروة، وضرورة حرص الدولة عن طريق سياسة وقائية في مجال الاستيراد، مع تشجيع إنشاء الصناعات الهادفة لعمليات التصدير ومن تشجيع عملية تصدير السلع المصنوعة بكافة السبل الممكنة والعمل على اكتساب أسواق خارجية جديدة بدعم من الدولة، وتركز ذلك في بعض الدول الأوروبية كفرنسا مع التركيز على نظام الحماية الجمركية أما إنجلترا ركزت على التوسع الاقتصادي بإيلاء الاهتمام بإتباع نظام الملاحه، وإعفاء السلع المصدرة من الرسوم، وفرض الضرائب على السلع المستوردة.

بينما عند الكلاسيكيين، عُرف التصدير كأداة لتحقيق الرفاهية العامة ونجد في هذا الإطار ريكاردو في نظرية التكاليف النسبية على انه بحرية التجارة، كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تنتج في الخارج بتكلفة أقل نسبياً، وهنا كل دولة سوف تتخصص في إنتاج السلعة.

أما جون استيوارت يرى أي دولة تتوقف قيمة السلعة الأجنبية على قيمة المنتجات المحلية التي تمت مبادلتها في مقابلها مع استفادة كل الأطراف، أما هكشر و اولين ركز على وفرة عناصر الإنتاج وعلى تساوي أسعار عناصر الإنتاج، فبالنسبة لوفرة عناصر الإنتاج، كل دولة تتخصص في إنتاج وتبادل السلع التي تتطلب بدرجة كبيرة عناصر

¹⁰ بن شني عبد القادر، 2022، تسيير عمليات التجارة الدولية، مطبوعة ببيداغوجية 42-44.

الإنتاج مجوزتها، وتستورد المنتجات التي يحتاج إنتاجها إلى عنصر الإنتاج النادر. أي الدول التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل تقوم بتصدير السلع المعتمدة على عنصر العمل واستيراد السلع المعتمدة في عنصر رأس المال، أما فيما يتعلق بنظرية التعادل القاضية بكون التجارة الدولية تؤدي إلى تعادل العوائد النسبية المطلقة لعناصر الإنتاج المتجانسة بين دول العالم، أي حرية التجارة الدولية في الأصل حرية حركة عناصر الإنتاج.

يرى رواد الفكر الحديث، منهم ميردل بأن التجارة الدولية قائمة على مستويات اقتصادية مختلفة، أما نوركس يعتبر أن التجارة الدولية تزيد من النمو الاقتصادي وأكد على ضرورة الاهتمام بتنمية الصادرات كونها تساعد في خلق الإيرادات.

تدفع الدول المنشأة للقيام بالتصدير، وكيف تعمل على مباشرة عملية التصدير ومراحل التطور العالمي. ونجد في هذا السياق نظريات سلوك التسويق التصديري تعتمد بشكل أساسي على الدوافع والاستراتيجيات المطبقة في التصدير وقدرات المنشأة في التسويق ومعطيات البيئة للسوق الدولي وما ينتج عنها من مخاطر ومقدار توافر المعلومات حول النشاط التصديري وكيفية التوسع فيه، من حيث الجغرافيا والأساليب والعمليات والأنشطة التسويقية والتنوع في السلع منذ بداية التصدير إلى نهايته باكتساب الخبرات في الأسواق الخارجية وللإفادة والتعلم الأكثر في كيفية العمل في هذه الأسواق، بالاعتماد على مجموعة من المقاييس الكمية والنوعية.¹¹

1.1 المقاييس الكمية :

تظهر المقاييس الكمية في عدد الدول التي تتعامل معها المنشأة وعدد العاملين في النشاط الدولي بها، وحجم المبيعات الخارجية معدل نمو المبيعات الخارجية، ونسبة العائدات من الاستثمار في الأعمال الخارجية أي يتم قياس خصائص المقاييس الكمية إما مطلقة من خلال حجم الموارد أو نسبية تأثير المنشأة على النشاط التسويقي الخارجي.

¹¹ بن شني عبد القادر، نفس المرجع السابق.

2.1 المقاييس النوعية :

نعني بالمقاييس النوعية جملة الخصائص السلوكية المتعلقة بالتوجه الدولي ودرجة الخبرة في الأعمال ذات التعقيد من حيث صعوبة توحيد قياسها.

المطلب الثالث: أنواع التصدير وخطواته

1. أنواع التصدير :

على العموم يمكن أن ينظر للتصدير من زاويتين:

1.1 التصدير السلبي : يعتبر التصدير فعالية سلبية عندما تبلغ الشركة إلى الخارج دون تخطيط وتجربة حيث تنظر إلى السوق الخارجي كطريق للتخلص مما لديها من فائض غير متوقع وبالتالي تمارس نشاط التصدير بالمناسبات فحسب.

2.1 التصدير الإيجابي: يعني أن الشركة تقرر الالتزام بالبحث عن فرص التصدير إلى الخارج وتخصص موارد مادية وبشرية في السوق الخارجي كبديل استراتيجي للعمل في السوق المحلي.¹²
ومن جهة أخرى يمكن تقسيم نشاط التصدير إلى صنفين:

3.1 التصدير المباشر : في هذه الحالة يتوجب على الشركة القيام بكامل عملية التصدير دون استخدام وسطاء وفي هذه الحالة تتحمل الشركة المسؤولية التامة عن مجمل مراحل التصدير بدءاً من تحديد الزبون حتى تحصيل قيمة البضاعة.¹³

¹² محمود الشيخ، التسويق الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2012، ص 193.

¹³ علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الاردن، ط1، 2009، ص 162

1.3.1 طرق التصدير المباشر :

- ✓ التصدير الفوري بدون مساندة خارجية.
- ✓ البيع عن طريق فروع المؤسسة في الخارج.
- ✓ الممثل التجاري وهو فرد من دولة ما أو مؤسسة ما ملحق بدولة أجنبية.
- ✓ الوكيل التجاري وهو مندوب لشركة ما بهدف التفاوض على بعض الأعمال تحت اسم هذا المشروع.¹⁴

4.1 طرق التصدير غير المباشر :

1.4.1 شركات التجارة الخارجية: في الحقيقة ليس لدى هذه الشركات كل التوجهات والإمكانيات لامتلاك جملة الكفاءات اللازمة للتصدير إذ لا بد لها من امتلاك شركات لبيع منتجاتها في الخارج¹⁵.

2.4.1 التصدير المشترك (المنظم): هو عبارة عن تضامن عدة مصدرين معا، إنه أسلوب فريد في تنظيم النشاط التصديري، حيث تقوم الشركات الأعضاء بالاشتراك في تنظيم معين بهدف تحسين أنشطتها التصديرية، ويمكن أن هذا الأسلوب بأشكال مثل:¹⁶

❖ **الاتحاد التصديري:** يقوم على فكرة معناها أن التعاون بين عدة شركات راغبة بالتصدير سيكون اقتصاديا وأكثر فعالية من سلسلة من الأعمال الفردية، الهدف الأساسي للاتحاد وهو التصدير بكثرة وبشكل أفضل مع الاحتفاظ بالاستقلال المالي والقانوني للشركة، بحيث نجد أن وظيفة التصدير التي كانت تقوم بها الشركة العضو سابقا مجمعة ومركزة في تنظيم خاص.

¹⁴ زير ريان، أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر - الفترة 2005-2004، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2015، ص 54.

¹⁵ زير ريان، مرجع سبق ذكره، ص 54، 55.

¹⁶ بلقلة إبراهيم، آليات تنوع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسينية بن بوعلوي الشلف الجزائر، 2009، ص 89.

إن تعاون الأعضاء يساعد على وضع أشخاص متخصصين، وبالتالي سيكون البيع بسعر أفضل وفي أسواق أوسع ويكون هذا الاتحاد مفيداً أو يشكل إحدى وسائل الشركات بتصدير البضائع خاصة الشركات الصغيرة التي ليست لها القدرة على التصدير بمفردها. ويقوم هذا الاتحاد مهما كان شكله بوظائف جزئية عامة تتعلق بالنشاط التصديري
بمثال:

- القيام بوضع سياسة تسويقية أكثر فعالية تتعلق بدراسة السوق والترويج وتطوير المنتجات إلخ.
- إعفاء الأعضاء من العوائق الفنية والإدارية المتعلقة بالتصدير.¹⁷

❖ **التصدير المحمول:** هو أسلوب بيع يتم فيه قيام شركة كبيرة تمتلك شبكة توزيع في دولة أو عدة دول أجنبية بوضع هذه الشبكة في عمولة محددة بخدمة شركة صغيرة حديثة التصدير وذات إمكانيات ضعيفة لا يمكنها القيام بعملية التصدير بمفردها.¹⁸

المطلب الرابع: اجراءات عملية التصدير

1. الخطوات العامة لعملية التصدير¹⁹:

- حاجة السوق العالمي للبضائع المنشأة.
- بدء استلام الطلبات من المستوردين المهتمين.
- التواصل مع المستوردين الأحسن والتفاوض معهم.
- إعداد الأوراق والوثائق اللازمة للتصدير.

¹⁷ سعدي وصاف، ضمان ائتمانات التصدير في البلدان النامية، فعاليات الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات جامعة بسكرة، يومي 21، 22 نوفمبر 2006، ص 14.

¹⁸ موسوعة ويكيبيديا <http://ar.wikipedia.org> اطلع عليه يوم 05/03/2018.

¹⁹ محمد منتصر الاستيراد و التصدير، 13 مارس 2022،

<https://wuilt.com/blog/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D9%8A%D8%B>

- ترتيب إجراءات ما قبل الإرسال وتأمين الشحنات.
- ترتيب إجراءات التعبئة والنقل وشحن البضائع للموانئ.
- دفع تكاليف التحميل وتقديم شهادات بلد المنشأ والوثائق الأخرى لوكيل الشحن.
- تواصل وكيل المنشأ مع وكيل المصدر.
- تحرك الشحنات ووصولها لميناء الوصول.
- استقبال بقية الدفعات فور وصول الشحنة.

المبحث الثاني: عموميات حول عملية الاستيراد.

تمهيد:

بالنسبة للمؤسسة، فإن عملية الاستيراد هي الوظيفة الاقتصادية بامتياز، حيث تساهم في كفاءة وأداء سياسة الإنتاج والتخزين والتمويل في المؤسسة. وهذا يتطلب فهماً متعمقاً لأساسيات عملية الاستيراد الفعالة، من خلال التحديد الدقيق للاحتياجات والتوقيت المناسب، سواء كان مرتبطاً بقرار الشراء أو قرار التمويل وطريقة الدفع لقيمة الاستيراد. لذلك من الضروري فهم المكونات الرئيسية لأي عملية استيراد ناجحة مالياً واقتصادياً.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول عملية الاستيراد

يعتبر الاستيراد في مجال التجارة الخارجية نشاطاً اقتصادياً هاماً في مسار عمل المؤسسة من حيث توفير المواد الرئيسية المستخدمة في عملية الإنتاج والغير متوفرة في السوق المحلي.

1. مفهوم الاستيراد :

✓ يقصد بعملية الاستيراد تلك العملية التي من خلالها تدخل السلع أو المنتجات الأجنبية إلى الإقليم المحلي، والسلع المعنية بعملية التوريد تستقبل في البلد المستورد إما لسد الحاجيات المحلية أو بغرض العبور أو إعادة تصديرها بعد تعديلها.²⁰

✓ الاستيراد هو عملية دخول أي بضاعة للإقليم الجمركي الوطني.²¹

✓ الاستيراد هو تلك العمليات المختصة بالسلع والخدمات التي يؤديها وبصفة نهائية غير المقيم في البلد وذلك بغض النظر عن المقيم إذا كان متواجدا داخل الحدود الإقليمية للبلد أو خارجها.²²

✓ بصفة أخرى تمثل الواردات إنفاقا محليا للسلع والخدمات المصنعة في الخارج، وتعتبر ترسبا من تيار الإنفاق الكلي حيث يؤدي الاستيراد إلى سحب جزء من القوة الشرائية الوطنية وإنفاقها على السلع والخدمات الأجنبية الأمر الذي يضاعف من تيار الإنفاق في الداخل ويزيده قوة في الخارج.²³

كما يمكن تعريف الواردات على أنها مظهر من مظاهر التبادل الدولي أو العلاقات الاقتصادية الدولية وتأخذ عادة شكل سلع مادية تنقل عبر الحدود السياسية كما تأخذ أيضا شكل خدمات تؤدي من دعاية دولية إلى دعاية دولية أخرى إما بانتقال مؤدي الخدمات بأنفسهم، كما هو الحال بالنسبة للخبرات الفنية وإما بانتقال متلقي الخدمات كما هو الحال بالنسبة للسياحة.²⁴

²⁰ Denis Brume, Le Commerce international, 2 éme edition, Edition breal, mentrenil, 1991.

²¹ Guid Général de commerce international (M.L.P) ection,p 19.

²² AKADAR AKACEM comtabilité S.N.D edition, Aalger, 1990, p 130.

²³ محمود يونس، مقدمة في نظرية التجارة الخارجية، دار الجامعة، الجزائر، 1999، ص 217-218.

²⁴ عادل احمد حشيش و آخرون، الاقتصاد الكلي، كلية الحقوق جامعة الاسكندرية، مصر، 2003، ص 12.

المطلب الثاني: أنواع الاستيراد

إن المعاملات المتنوعة المشروعة والخاصة بعملية الاستيراد وكيفية تسيير هذه العملية من جانب المؤسسة تتعلق بتوفير العجز الموجود في المواد الأولية أو الأيدي العاملة المؤهلة وهذا لإتمام عملية الإنتاج وتلبية طلبات الزبائن ومن خلال هذا يمكن الوصول إلى بعض طرق الاستيراد التي تقوم بها المؤسسة فنجد الأنواع التالية:²⁵

1. الاستيراد بغرض الاستثمار:

نرى في هذا النوع من الاستيراد الذي تقوم به المؤسسة بهدف الاستثمار والتوسع في المشاريع بأنها تحتاج إلى تجهيزات وتحديث معدات الصيانة لهذا فإن المؤسسة تقوم بعملية الاستيراد لتلك التجهيزات واستعمالها في عمليات الإنتاج والتوسع في المشروع.

2. الاستيراد بغرض توفير المواد الأولية المكتملة:

للإقدام على العملية الإنتاجية والتوسع في المشروع يجب على المتعامل الوطني أو الأجنبي استيراد مواد إضافية مكتملة لعملية الإنتاج بغية توسيع نشاطه. كما نلاحظ أن معظم المؤسسات والمنشآت الصناعية تقوم باستيراد هذه المواد المتمثلة في المواد الأولية وقطع الغيار.... الخ حتى تتمكن من مواصلة الدورة الإنتاجية.

3. الاستيراد بغرض التجارة :

يشمل هذا النوع من الاستيراد الشراء بقصد البيع، أي إعادة البيع بعد الشراء من الخارج دون إحداث أي تغيير أو تحويل على البضاعة المستوردة بصفة أخرى شراء مواد استهلاكية أو صناعية بهدف بيعها بالاستثمار في هذا المجال

²⁵ ناوي سفيان، بوزقري محمد. إجراءات عملية الاستيراد والجمركة في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن الأحضرية. مذكرة

مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية. تخصص: مالية وتجارة دولية. - البويرة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير. 2018/2019.

والتعويض على حالها والملاحظ من هذا النوع هو قيام المتعامل المحلي أو الأجنبي أو أصحاب رؤوس الأموال بالعجز في المنتجات.

المطلب الثالث: أهداف الاستيراد

1. أهداف الاستيراد: 26

إن الهدف الأساسي للاستيراد هو تأمين كل القدرات المادية والمعنوية لتغطية العجز الموجود في التسوية لمساعدتها في أداء مهمتها، وهناك غايات أخرى تحدد في عملية الاستيراد.

- دوام عملية الإنتاج حيث يجب القيام بوظيفة الاستيراد على نحو لا تواجه معه برامج الإنتاج أي اضطراب، الحفاظ على المستوى المنشود من الجودة بالنسبة للمنتجات المستوردة.
- توفير احتياجات المشروع بأقل كلفة ممكنة خاصة الاحتياجات غير المتوفرة محليا أو كلفة الإنتاج المحلية تفوق كلفة استيرادها.
- تلافي حدوث الازدواج والتلف والتقادم في جميع السلع المستوردة وذلك عبر النظر لكل عملية استيراد في ضوء خطط الاستغلال طويلة الأمد.
- إنشاء وتطوير علاقات داخلية بين الوحدات الأخرى التي يتشكل منها المشروع.
- إحضار الحاجات من فوائض إنتاج الدول الأخرى. إحضار التكنولوجيا وتطوير الاقتصاد الوطني.
- إحضار التكنولوجيا وتطوير الاقتصاد الوطني.
- إثارة حاجات المستهلكين وتحسين مستوى المعيشة.

²⁶ صديقي محمد عفيفي، التسويق الدولي، نظم الاستيراد والتصدير، وكالة المطبوعات، الكويت 1973، ص 563.

- تحقيق الغاية التي أنشئت من أجلها أي مؤسسة تقوم بعملية الشراء.
- تزويد السوق الداخلي بالمنتجات والمواد الأولية من خارج البلاد بعد تقييم لمختلف المعلومات.

المطلب الرابع: اجراءات عملية الاستيراد

1. الخطوات العامة لعملية الاستيراد²⁷:

- يحدد المشتري سلعةً محددة يرغب بها ويبحث في الأسواق الدولية عن موردين لهذه السلع.
- يتفاوض المشترون مع البائعين بشأن الدفع والتسليم والشحن والتأمين والوقت.
- يبعث المستورد فاتورة أولية إلى المصدر.
- يرسل المصدر ملخص الطلب إلى المستورد.
- يحضر المورد البضائع.
- تحديد ترتيبات الشحن والتعبئة والإرسال والتخليص الجمركي للسلع.
- شحن السلع ونقلها مع إعداد الشحن ووثائق المستورد.
- يتولى وكيل الإنشاء المسؤولية ويرسل الوثائق لوكيل الوجهة ثم تتحرك الشحنة.
- إشعار المستورد بوصول الشحنة.
- تسديد رسوم.
- التخليص الجمركي واستلام الشحنات ثم الدفع عن طريق البنك للموردين.

²⁷ محمد منتصر، نفس المرجع السابق.

المبحث الرابع: مفاهيم عامة حول التجارة الدولية

تمهيد:

تعد لتجارة هي أحد الركائز الأساسية لاقتصاد أي بلد .وتطورت من خلال التجارة، وتوسع نطاقها بفضل تقنيات الاتصالات والنقل . لم يعد الأمر يقتصر على ما بين أفراد بلد واحد، بل يمتد إلى المبادلات التجارية بين البلدان، أي التجارة الدولية.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية وأهميتها

1. تعريف التجارة الدولية:²⁸

هناك عدة تعريفات للتجارة الدولية نذكر منها ما يلي:

➤ هي تداول السلع والخدمات بين المقيمين في الدولة والمقيمين في دولة أخرى بوسائل عمليات التصدير والاستيراد .

➤ هي عملية انتقال وتبادل السلع والخدمات عبر الحدود السياسية للدولة إما داخلة إليها وتسمى الواردات أو خارجة منها وتسمى الصادرات.

➤ هي عملية انتقال وتبادل السلع والخدمات بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.

▪ ويجب الإشارة إلى أهمية التمييز بين التجارة الدولية والتجارة الداخلية وذلك من حيث العديد من الجوانب ومنها ما يلي:

²⁸ 28 قويدر ابتسام، دراسات أمنية واستراتيجية، محاضرة بعنوان: التجارة الدولية، الاقتصاد الدولي، جامعة صالح بونيندر - قسنطينة 3-، كلية العلوم السياسية، 2020-2021. ص 1.

■ تحدث التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية والسياسية وترمز للعكس هي التجارة الدولية بين العديد من الدول على مستوى العالم.

■ تحدث عملة واحدة تقوم عليها التجارة الداخلية ويتعدد العملات في التجارة الدولية.

انتقال السلع وخدماتها في حالة التجارة الداخلية بينما يصعب ذلك في حالة التجارة الدولية .

■ تنوع أساليب النقل حيث أن 90% مما يُعرف بالتجارة الدولية يكون بأساليب نحو النقل البحري وجزء

أسهل منها من خلال النقل البري مقابل التجارة الداخلية

النظم القانونية والتشريعات الاقتصادية والضريبية والاجتماعية وتباينها من دولة إلى دولة وترتب على

ذلك أن الدولة قد تفرض نظاما خاصة بما للتعامل مع الخارج يتفرق عن النظام المتبع في الداخل، فهناك الرسوم

الجمركية، نظام الحصص، الرقابة على النقد الأجنبي. وغيرها من القيود التي تفرض على المعاملات الخارجية ولا

تفرض على المعاملات التجارية الداخلية. ولهذا توجد هناك موانع وعقبات وتشريعات تنظم التجارة الخارجية ولا

تطبق على التجارة الداخلية.

تفريغ الأسواق واختلاف العوامل المؤثرة فيها في حالة التجارة الخارجية، عنها في حالة التجارة الداخلية

بالتوسط عبر الطبيعة المستهلكين، الأسعار، الأذواق، العادات والتقاليد، وفي الحقيقة أن التحسين في وسائل النقل

والمواصلات والاتصالات الدولية والدعاية والإعلان على المستوى الدولي قد أجرى التخفيف من حدة انفصال

الأسواق إلا أن ذلك لا بد من عدم المغالاة فيها حيث ما تزال هناك الكثير من الشواهد التي تعبر عن أثر اختلاف

الأذواق في الفصل بين الأسواق.²⁹

2. أهمية التجارة الدولية:

يمكن إبراز أهمية التجارة الدولية وفقا لبعض المجالات وذلك كما يلي:

²⁹ قويدر ابتسام، نفس المرجع السابق.

1.2 الأهمية الاقتصادية : وتمثل التجارة الدولية في المجال الاقتصادي ما يلي :

- هي منفذا لتصريف فائض الإنتاج.
- تؤدي إلى تحقيق السلع والخدمات بتكاليف أقل بسبب مبدأ التخصص الدولي.
- زيادة رصيد الدولة من العملات الأجنبية بسبب تشجيع الصادرات.
- هي مؤشرا على القدرة للدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية.

2.2 الأهمية الاجتماعية : وتمثل فيما يلي :

- تسعى التجارة الدولية إلى زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع مجالات الاختيار المتاحة للمستهلكين.
- الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وامكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات.

3.2 الأهمية السياسية :

وتمثل في إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها³⁰.

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الدولية

1. أسباب قيام التجارة الدولية :

إن قيادة التجارة الدولية يعود تفسيرها إلى أصل المشكلة الاقتصادية أو ما يُسمى بها اقتصاديا بالمشكلة النسبية للندرة بسبب محدودية الموارد الاقتصادية مما يدعو كل دولة أن تكون متخصصة في إنتاج السلع التي تحدث ظروفها الطبيعية والمناخية وإمكاناتها الاقتصادية لذلك تم تداولها بمنتجات دول أخرى لا يمكن انتاجها داخل حدودها أو يمكن انتاجها ولكن بتكلفة ونفقة أكبر مما يجعل عملية الاستيراد في هذه الحالة أفضل، ومن هنا نستطيع أن نقول إن قيادة التجارة الدولية تعود أساسا إلى أهمية عملية التخصص وتقسيم العمل.

³⁰ قويدر ابتسام، دراسات أمنية واستراتيجية، نفس المرجع السابق. ص.2.

2. عوامل توسع التجارة الدولية :

الخصائص الدولية التي تظهر ضرورتها نتيجة للعوامل التالية:

- ❖ عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي لإشباع حاجات الأفراد في الدولة الواحدة أمر من الصعوبة.
 - ❖ التوزيع المختلف للموارد الاقتصادية وظروف الإنتاج المتفاوت بين الدول.
- وبالرغم من ذلك، فالقواسم الآخذة بإمكانية هذه التوسعات من نوعها هي الآتي:
- الكشوفات الجغرافية والتي أدت لتوسيع المبادلات الدولية بواسطة تصدير السلع والخدمات إلى الأماكن الجديدة بتحقيق الذهب والفضة.
 - الثورة الصناعية.
 - تحول وسائل النقل والمواصلات مما غذى عملية توسيع وتيسير انتقال السلع والخدمات.
 - تحول وسائل الدفع.
- تعزز التجارة الدولية في الوقت الحاضر تطوراً كبيراً واصبحت المبادلات التجارية يبلغ أرقاماً القياسية نتيجة العولمة الاقتصادية بمختلف مظاهرها ومؤسساتها كقيام المنظمة العالمية للتجارة، إقامة التكتلات الاقتصادية ومناطق التبادل الحر، ظهور الشركات المتعددة الجنسيات، الخ³¹.

المطلب الثالث: الوثائق المستعملة في التجارة الدولية

1. الوثائق المستعملة :

أغلب التجارة الخارجية تحتاج إلى وجود: أدوات النقل، مستندات إدارية، مستندات تأمين، مستندات تجارية. هناك الكثير من المستندات المتنوعة التي يجب أن يوفرها لفعالية عمليتي التصدير

³¹ قويدر ابتسام، دراسات أمنية واستراتيجية، نفس المرجع السابق. ص.3.

والاستيراد بعضها محدد ما يفوق 200 مستند يستعمل في التجارة العالمية. وكذلك أغلب المعاملات التجارية للتصدير تقوم ببطاقة المستندات الآتية (فاتورة الشحن، ومستندات النقل). يستعمل المستند في الآتي:³²

✓ العقود: المستندات المطلوبة مثل بوليصة الشحن والتأمين وعقود البيع.

✓ عقد ملكية البضاعة: الوثائق تستعمل في التعاقد وكذلك السحب من الدرج.

✓ معلومات الوثائق: تساعد على الإيجاد بأسعار البضاعة (فاتورة) وقائمة الشحن.

✓ الجمارك: جمارك الدولة الواقعة للبضاعة تطالب مستندات أصل البضاعة.

هذه الوثائق تدعم من شروط التعاقد في البيع مثل الوثائق تاريخ الشحن والنقل وأصل البضاعة.

2. المستندات المهمة في التجارة الدولية :

1.2 شهادة الأصل :

هي التي تصدر عن الغرفة التجارية في بلد المصدر، وهي تفيد لعدم الوقوع في الغش التجاري.

وساهمت أن المواد المصدرة للخارج ذات المنشأ أو اكتسبت جنسية المنشأ الوطني تصدر وتصدق من وزارة الصناعة والتجارة.

كما ان هذه الوثيقة مطالبة لمعرفة مصدر السلع حتى يسهل عملية تنفيذ القوانين الجمركية المناسبة لإجراءات

التحكم على اللوائح الجمركية المخصصة بواردات دولة ما، في اسبانيا تصدر هذه الشهادات من الغرف التجارية،

³² مقال بعنوان: وحدة المستندات، مأخوذ من الموقع: <http://www.abahe.co.uk/international-and-trade-documents.html-trade-international-enc/66287-marketing-global>.

في بعض الأحيان يكون من الضروري اعتماد الشهادة من القنصلية أو الغرفة التجارية للدولة المستوردة. ففي دول الخليج العربي يستلزم اصدار شهادة منشأ، أما لدول الاتحاد الأوروبي فلا تكون هناك ضرورة لشهادة المنشأ، فوجود طابع رسمي من الغرفة التجارية يكون كافياً.

2.2 الفاتورة التجارية: 33

هي المستند الصادر عن المصدر وتحتوي على بيانات البضاعة وهي بمثابة شهادة لسداد قيمة البضاعة المباعة والأساس الذي يتم بموجبه تحديد الرسوم الجمركية، وأهم الوثائق من الناحية المحاسبية لاحتساب الضريبة وحساب التكلفة، وفيما يلي أهم ما تتضمنه هذه الفاتورة:

- أن تكون صادرة من لد ائتمان الاعتماد (المصدر).
- أن يكون صادر بعنوان فاتح الاعتماد (المستورد).
- أن تحتوي على شروط الدفع والتسليم.
- أن تحتوي على وصف البضاعة مطابقة للفاتورة المبدئية.
- أن تكون بنفس عملة الاعتماد.

بالإضافة إلى:

- سياق البائعين والمشتريين وعناوينهم وأرقام هواتفهم.
- وصفات البضاعة.
- الحمولة.
- الكمية.

33 مقال بعنوان: وحدة المستندات، مصدر سبق ذكره. ص 9 .

- التكلفة الواحد والتكلفة النهائية.
- الشروط التعاقدية الدولية المأخوذة.
- موضع الشحن وموضع الوجهة.

وهي مستند يحدد به عن طريقها مبلغ البضاعة النهائي، وقد يتم الاستفادة منها بصورة عقد بيع في حالات معينة حين يكون موقعا ومرفقا مع أختام الشركة. وكما يستفاد منها للبضائع عن جمارك الدولة المستقبلية، وأيضاً استخدم سابقاً استخدمت كعقد شراء للشركة. وأيضاً استخدمت لتحديد وسيلة الدفع، وتكون مخطوطة باسم المستورد، ولكن إذا كانت عملية الاستيراد والتصدير تحت بند اعتماد مستندي فمن الممكن حينئذ أن تصدر باسم غير اسم المستورد.

3.2 المستندات الإدارية: 34

يستخدم في التصدير إلى الدول من غير المنظمات للاتحاد الأوروبي. يتطلب الجمارك لتتمة حركة الاستيراد والتصدير. هذا المستند مستقل لتصريح الجمارك ويحمل تفاصيل البضاعة وموطنها الأصلي ويحتوي على 9 نسخ. المستند الإداري غير مستعمل لدى طبقات التجار وهو مطلوب لدى الجمارك ذلك لأنواع معينة من البضاعة مثل: ذات بضاعة غير تابعة للاتحاد الأوروبي يطلب في حالة مرور البضاعة دولياً إلى عمليات استهلاك أو تصنيع يتم وضع علامة عليها (تابعة للاتحاد الأوروبي) بجملة إعادة تصديرها خارج نطاق الاتحاد الأوروبي.

4.2 مستندات أخرى :

هناك مستندات أخرى كثيرة تطلب ضمن المستندات الواجب تقديمها طبقاً لشروط الاعتماد، وتعد هذه المستندات مستندات مكاملة للمستندات المذكورة أعلاه، وهذه تؤدي إلى زيادة الضمان والتأكيد على ضرورة ورود البضاعة

³⁴ بالعجين خالدية، تقنيات التجارة الدولية، مطبوعة ولي ماستر مالية وتجارة دولية، جامعة ابن خلدون-تيارت-، 2018/ 2017، ص 4-6.

سليمة من الناحية الفنية وعدم الغش التجاري وسلامة حالتها ومطابقتها للمواصفات القياسية المتفق عليها، ومن أهم هذه المستندات³⁵.

5.2 المستندات التجارية :

لا يمكن أن يحدث تدفق في السلع على الصعيد العالمي دون تدفق في المعلومات المتبادلة بين مختلف أصحاب المصلحة بما فيهم السلطات الحكومية ووسطاء النقل. تُقدّم المعلومات وتتداول عبر الأوراق أو الصيغة الالكترونية، أي ما يُسمّى بالمستندات التجارية وفيما يلي أمثلة عن المستندات التجارية:

يمكن تصنيف المستندات التجارية وفقاً للقطاع الذي تنبثق منه. تصنف التوصية الأولى من المبادئ التوجيهية لمكتبة الأمم المتحدة للعناصر الرئيسية بأنها مستندات جاءت من قطاعات المعاملات، وقطاعات المدفوعات وقطاع النقل والخدمات المتعلقة به وقطاعات الرقابة الرسمية.³⁶

6.2 مستندات معاملات القطاع التجاري :

هذه المستندات تتضمن المستندات المتبادلة بين الشركاء في التجارة الدولية لغرض تقديم المعلومات للمستندات المتبادلة بين العارض والمعرض عليه والمستندات المتبادلة لإبرام عقد. ومن أمثلة هذه المستندات العروض وعروض الأسعار والأوامر والفواتير المبدئية ومستندات الإرسال.³⁷

³⁵ بالعجين خالدية، نفس المرجع السابق ، ص 4-6.

³⁶ مقال بعنوان: وحدة المستندات، مصدر سبق ذكره. ص 7 .

³⁷ مقال بعنوان: وحدة المستندات، مصدر سبق ذكره. ص 9 .

7.2 قطاع المدفوعات:³⁸

هذه المستندات تتضمن التبادل بين الشركاء في التجارة الدولية وأبنائهم، بالإضافة للمستندات المتبادلة بين البنوك للمدفوعات المتعلقة بالمعاملات التجارية وهي تتضمن على مثال سبيلها الفواتير التجارية، الدفع والتحصيل، واستثمارات الاعتماد المستندي، واستثمارات السندات المصرفية وسندات الضمان.

8.2 مستندات قطاع النقل والخدمات المتعلقة به :

والتي شكلت المتطلبات المسندية وإجراءات عملية النقل العارضة، وذات الصلة بواجهة التفاعل للشركاء التجاريين مع شركات النقل؛ أي تلك المتعلقة بالنقل والعناية بالرافض والتأمين. وتلحق بها مستندات عدة لعقود النقل (بوليصة شحن، البضائع، مذكرة الشحن، وفواتير الشحن، وإشعارات الوصول).

9.2 مستندات الرقابة الرسمية :

هذه المستندات تكون مطلوبة للرقابة على السلع من العديد من الهيئات الرسمية المعنية بالتصدير، والعبور، واستيراد السلع. وهي تتضمن إعلان السلع لأغراض الجمارك وشهادات التدايير الصحية وتدايير الصحة النباتية، وشهادات الرقابة والتفتيش وإعلانات السلع الخطيرة.

3.وظائف المستندات التجارية :

للمستندات التجارية مصادر متعددة، لكنها تعمل على أغراض مختلفة. يمكن تخيل هذه المستندات على أنها مستندات تعاقدية مثل مستندات التأمين ومستندات الشحن والفواتير التجارية. تؤسس هذه المستندات في الوقت نفسه المعلومات من خلال مختلف الإجراءات. فاتورة التجارة، وهي مستند ضروري للسداد بين البائع والمشتري،

³⁸ نفس المرجع السابق. مقال بعنوان: وحدة المستندات . مصدر سبق ذكره. ص 9 .

لكنه يستعمل أيضاً لتصنيف وتقييم السلع، ويتعين أن تقدم كمستندات مساندة لعملية التخليص الجمركي.

1.3 شهادة الوزن وقوائم التعبئة :

وهي شهادة تستفيد الوزن القائم والصافي وقوائم التعبئة وحجم العبوات ويجب أن تكون البيانات الواردة بسند الشحن متوافقة مع الفاتورة ورغم ذلك لا جديد فيها منعش يسري على إقبال المنافسة.

2.3 شهادة التفتيش :

وهي شهادة تصدر عن مكاتب التفتيش الدولية المنتشرة في جميع بلاد العالم وتوضح مدى مطابقة البضاعة الواردة من حيث الكمية والتنوعية والمواصفات القياسية للبضائع المطلوبة في الاعتماد.

3.3 شهادة صحية :

هي شهادة تؤدي صلاحية البضاعة للاستخدام البشري وخلوها من أي إشعاع أو مواد ضارة بالصحة.

4.3 قائمة الشحن :

لكل شحنة خصصت قائمة الشحن الفردي وعادة تعطي الإجمالي والوزن والنقصان، قائمة الشحن سهلة الاستعمال للمستورد على حسب ما نراه في طبيعة وتحديد البضاعة المعبأة. كذلك القائمة تخدم سلطات الجمارك إذا ما أرادوا فتح شحنة لاختبارها. إذا فقد أو سرق شيء منها يمكن العثور عليه بواسطة القائمة المعدة جيداً. قائمة الشحن هي قائمة قائم الزامية الهامة التي يمكن حروفها ونظيمها الفاتورة تحت أي ظروف، سلطات الجمارك لا يرفعون تعليماتهم إلى قائمة الشحن على أنه مسند ملزم حضوره لمراجعة عدم إرسال البضائع.³⁹

³⁹ مقال بعنوان:وحدة المستندات، مصدر سبق ذكره.ص 9 .

5.3 مستندات الأصول :

الغاية منه هي أنماط أصل موطن البضاعة وهي تشغل في موضوع الجمارك ودفع الضرائب.

المطلب الرابع: دور الاستيراد والتصدير في إنعاش التجارة الدولية

1. البنوك التجارية وتمويل التجارة الدولية⁴⁰:

لعل من النظرة ان التجارة الدولية في زيادة مستمرة بين دول العالم وتمثل في حجمها نسبة كبيرة من الدخل الوطني لأي دولة من تلك الدول مع الاختلاف النسبي الذي تفرضه ظروف كل طرف من أطراف التبادل الدولي، ولكي تقوم التجارة الدولية استيرادا وتصديرا على الوجه المطلوب فلا بد من وجود وسيط بين المستورد والمصدر، وهذا الوسيط هو البنوك التجارية.

فالبنوك التجارية تقوم بوظيفة هامة في الاقتصاد، فهي وسيلة تعمل بين المدخرين والمستثمرين أي بين المقرضين وبيت عرض النقود وطلبها إذ تمول المشروعات بالأموال اللازمة لإنشائها وتنميتها، وتحول المدخرات إلى رأس مال منتج نشيط فتساعد بذلك على تطوير التجارة والصناعة وتنشيط الاقتصاد الوطني، وهي تقوم بوظيفتين هامتين الأولى نقدية والثانية تمويلية، تتمثل الوظيفة النقدية في تزويد الأشخاص الطبيعيين والمعنويين بالنقود وتنظيم تداولها ابتداء من قبول الودائع إلى منح القروض من هذه الودائع في حين تتمثل الوظيفة التمويلية للبنوك في تزويد المشروعات بالأموال اللازمة، فهي بهذا الصدد تمثل دور الوسيط بين المدخر والمستثمر. وأنشأت البنوك نتيجة لزيادة المعاملات التجارية بهدف خدمة التجارة الخارجية، من خلال إصدار الضمانات التي يتطلبها العملاء والمطلوبة من قبل المصدرون بالخارج قبل شحن بضائعهم وكذلك تسديد حقوق المصدرين الأجانب من خلال خصم من حسابات

⁴⁰ حفاف وليد. تقنيات تمويل التجارة الدولية. قسم العلوم التجارية. 2021/2022. ص 1-2.

فروع أو مراسلي البنك بالخارج، مقابل سداد المستورد المحلي بقيمة ما استورده إلى البنك بالعملة المحلية والعكس في حالة تصدير سلعة محلية إلى الخارج.⁴¹

تظهر تسوية عمليات التجارة الدولية من بين أهم الأعمال التي يؤديها البنك التجاري، كما أصبحت في الوقت الراهن معقدة نتيجة للتنظيمات التي تتخذها الدول في النقد الأجنبي تهدف إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات، واقتضت هذه التنظيمات ظهور أعباء جديدة على البنوك التجارية، حيث تؤدي خدمة التجارة الخارجية فإن عليها الإشراف على تنفيذ الرقابة والقيام بإجراءات حصول المستورد على العملات الأجنبية من السلطات التنفيذية. وتقوم البنوك بتقديم العديد من الخدمات في مجال المعاملات الدولية من أبرزها الخدمات التي تقدمها للمصدرين والمستوردين والمعاملات الدولية ودولية غير محدودة معظمها مضمونة بأن تكون بدون قيد أو شرط⁴².

1.1 الخدمات العامة⁴³:

- إعداد تقارير عن أسواق السلع العالمية المختلفة.
- مساعدة المصدرين على إيجاد مستوردين لسلعهم.
- يساعد المستوردين على إيجاد مصدرين لتصدير السلع التي يحتاجونها.
- مساعدة المصدرين والمستوردين على معرفة الأنظمة المختلفة للدفع والتجارة في مختلف الدول.
- تزويد المصدرين والمستوردين بتقارير مالية عن سمعة وأوضاع عملائهم التجارية.

⁴¹ حفاف وليد. تقنيات تمويل التجارة الدولية. قسم العلوم التجارية، 2021/2022. ص 1-2.

⁴² نفس المرجع السابق. حفاف وليد.

⁴³ اسامة عبد المنعم، الاعتمادات المستندية فن الاستيراد والتصدير، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2014.

- تنفيذ إجراءات التصدير وإعداد وثائق التصدير نيابة عن المصدرين.
- إصدار الضمانات والكفالات المالية المتنوعة.
- تعريف المستثمرين على ميزان الاستثمار في أي دولة أو سوق.

2.1 تمويل المستوردات⁴⁴:

- بيع العملات الأجنبية بالتسليم الفوري أو الآجل.
- أنفاذ التحويلات البرقية والبريدية وإصدار الشيكات.
- فتح جميع أنواع الاعتمادات المستندية.
- بصك التحويل السحب المستندي.
- كفالة السحوبات الزمنية المسحوبة على المستوردين.
- تخزين البضائع المستوردة في المستودعات العامة.
- الرهن السلفية بضمانة البضائع المخزنة في المخازن العامة مقابل وصولات استلام البضاعة.

3.1 تمويل الصادرات⁴⁵:

- شراء العملات الأجنبية Ani أو Aji تسليم العملات الأجنبية.
- الإرسال عن السحوبات المستندية للتحصيل خارجا.
- الترويج لمستندية التصديرية اعتمادات وتعزيزها وخدمتها.
- تسليف المصدرين بضمانة الوثائق (البوالص الخاصة بصادراتهم وبضمانة الاعتمادات) .

⁴⁴ نفس المرجع السابق. اسامة عبد المنعم.

⁴⁵ نفس المرجع السابق. اسامة عبد المنعم.

- شراء السحوبات الزمنية المستندية من المصدرين. نصبت قيمة الحوالات البرقية والبريدية الواردة والشيكات المسحوبة في البنك.

4.1 تمويل الخدمات⁴⁶:

- اعداد المعلومات المفيدة للسائحين حول أسعار وأنظمة التعامل بالعملات الأجنبية التي تمهم.
- فتح الحسابات الجارية للأفراد والبنوك الأجنبية.
- إصدار الشيكات والشيكات السياحية للزوار وشراء هذه الشيكات.
- إرسال الحوالات البرقية والبريدية لتغطية النفقات غير المتوقعة.
- إصدار الاعتمادات الخاصة.
- النفقات المتكبدة من الاعتمادات الخاصة.
- فتح اعتمادات مستندية لتمويل تكاليف تقديم خدمات مثل خدمات تركيب الآلات.
- تبليغ اعتمادات الخدمات وخدمتها.

2. خدمة التجارة بين الدول :

- التقليل من مشاكل المسافات بين الموردين والمستوردين.
- التغلب على تباين واختلاف أنظمة نقد الاستيراد والتصدير بين الدول.
- التغلب على التفاوت بين العملات في العالم.

⁴⁶ بوسليماني صليحة، تغطية اخطار تمويل التجارة الخارجية عن طريق الوساطة المالية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

- إقامة وتعزيز العلاقات التجارية الدولية.
 - المساهمة في دعم وتنمية صادرات الدول من خلال توفير العملة الصعبة.
 - كفاءة التمويل يعزز القدرة التنافسية للمنتجين المحليين بالنسبة للمنتجين الأجانب.
 - تأمين المقرضين ضد المخاطر السياسية والتجارية وغيرها، عن طريق ما يسمى بضمانات القروض الأجنبية.
- التسهيل على المصدرين على الحصول على قيم سلعهم فوراً أو دون تجميد أموالهم لمدة طويلة. عدم الاقتصار على تمويل عمليات الاستيراد والتصدير فحسب وإنما القيام بتمويل نشاط المصدرين في مراحلهم المختلفة حتى يصل الإنتاج إلى مرحلة التصدير النهائية. بصفة عامة تكمن أهمية التمويل البنكي من منظور العلاقات الاقتصادية الدولية في تمويل حركة التجارة الدولية من السلع والخدمات وأي انخفاض في مستوى السيولة الدولية لتمويل حركة التجارة الخارجية سيؤدي إلى انكماش في العلاقات الاقتصادية بين الدول، وإذا كان القطاع الخارجي في معظم الدول يعد بمثابة القطاع المحرك للنمو فإن انخفاض حجم هذا القطاع وانكماش نشاطه سيؤثر على معدلات النمو⁴⁷.

3. تمويل الخدمات⁴⁸:

- اعداد المعلومات المفيدة للسائحين حول أسعار وأنظمة التعامل بالعملة الأجنبية التي تمهمهم.
- الاستثمار في الحسابات الجارية للبنوك الأجنبية والافراد.
- بيع وسحب الشيكات والشيكات السياحية للسياح.
- إصدار الحوالات البرقية والبريدية لتغطية النفقات غير المتوقعة.

⁴⁷ طارق جمعة سيف. تأمينات التجارة الخارجية. دار الفكر الجامعي. الإسكندرية 2007.

⁴⁸ شربي محمد الأمين، أهمية ودور تمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2010-2011.

- إصدار الاعتمادات الخاصة.
- دفع مبالغ الاعتمادات الخاصة.
- فتح اعتمادات مستندية لتمويل تكاليف تقديم خدمات مثل خدمات تركيب الآلات.
- تسويق اعتمادات الخدمات وخدماتها.

4. خدمة التجارة الدولية⁴⁹:

- التقليل من مشاكل المسافات بين المصدرين والمستوردين.
 - التغلب على تباين وتنوع أنظمة التفتيش في الواردات والصادرات بين البلدان.
 - التغلب على عدم تجانس الأموال في العالم.
 - تعزيز وابتكار المبادلات التجارية الدولية.
 - المساهمة في تسهيل وتطوير صادرات الدول من خلال توفير النقد الأجنبي.
 - كفاءة التمويل ترفع القدرة التنافسية للمنتجين المحليين مقارنة بالمنتجين الأجانب.
 - ضمان المقرضين ضد المخاطر السياسية والتجارية وغيرها، من خلال ما يسمى بضمانات القروض الأجنبية.
- تسهيل حصول أصحاب المصدر على قيم بضائعهم فوراً أو دون تجميد أموالهم لفترات طويلة. عدم الاكتفاء بالاعتماد على تمويل عمليات التصدير والاستيراد، بل المشاركة في تمويل أنشطة حائزي المصدر في مختلف المراحل حتى وصول الإنتاج إلى المرحلة النهائية للتصدير.

⁴⁹ جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران. عمان 2008.

بصفة عامة تكمن أهمية التمويل البنكي من منظور العلاقات الاقتصادية الدولية في تمويل حركة التجارة الدولية من السلع والخدمات ونقص في مستوى السيولة الدولية لتمويل حركة التجارة الخارجية سيحدث انكماش في العلاقات الاقتصادية بين الدول، وإذا كان القطاع الخارجي في معظم الدول يعتبر بمثابة القطاع المحرك للنمو فان نقص حجم هذا القطاع وانكماش نشاطه سيؤثر على معدلات النمو ويقلل عدد الإنتاج المخصص للتصدير والسلع المستوردة للاستثمار والاستهلاك.⁵⁰

⁵⁰ جاسم محمد، نفس المرجع السابق .

خاتمة الفصل:

يشكل الاستيراد والتصدير ركيزتين أساسيتين للاقتصاد الوطني وأدوات أساسية لتحقيق التوازن في التجارة الدولية إن التجارة الدولية تسمح لنا بزيادة الإنتاج المحلي، والحصول على السلع التي لا يمكن إنتاجها في الداخل، وتعزيز العلاقات بين الدول. ومن ثم فإن تحديد السياسات التجارية المناسبة وتحسين جودة العرض والتركيز على القدرة التنافسية تشكل إجراءات أساسية لحماية مستقبل قطاع حيوي في ظل تأثير العولمة والتغيرات السريعة في العالم المعاصر.

وفي هذا الفصل، تعرّفنا على مفاهيم وتعريفات وعناصر رئيسية في كل من أعمال التصدير والاستيراد. التصدير والاستيراد إيجابيات للدول. هناك فوائد عديدة للدول فيما يتعلق باستيراد وتصدير البضائع. فهي تتيح للشركات فرصة بيع منتجاتها وخدماتها، مما يسهم بدوره في خلق المزيد من فرص العمل في أسواق جديدة، مع توفير المزيد من فرص الربح والنمو. كما يمكن للدول المصدرة الاستفادة من عائدات إضافية مرتبطة بالتصدير، والتي يمكن استخدامها في البنية التحتية والخدمات العامة في البلاد.

«الفصل الثاني»

الدراسات السابقة

الفصل الثاني: دراسات سابقة

مقدمة الفصل:

إن مراجعة الدراسات التي تم إنجازها سابقاً تشكل مرحلة أساسية من البحث، لأن المعرفة التي ينتجها هذا العمل تشكل الشرط الذي يسمح للباحث بإنشاء أطر واسعة لفهم ما يهمله وجهوده ونتائجها، ومن ثم النظر إلى ما قد لا يكون قد تم القيام به في الأبحاث السابقة. في هذا القسم سيتم عرض ومناقشة الأبحاث السابقة من الناحية المنهجية والنتائج التي تم التوصل إليها والقضايا المرتبطة بها فيما يتعلق بسؤال البحث الذي يتم توضيحه حالياً. ويهدف هذا الفصل أيضاً إلى ربط البحث الذي يقترحه بما تم إجراؤه بالفعل وتحديد ما يمكن أن يكون بمثابة إطار نظري لبناء الدراسة الحالية. تطرقنا في هذا الفصل الثاني إلى مبحثين:

المبحث الأول: دراسات محلية

المبحث الثاني: دراسات اجنبية

المبحث الأول: دراسات محلية

❖ سليمان دحو، دراسة بعنوان " التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات".

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مفاهيم حول الصادرات واهميتها في التنمية الاقتصادية و اعتماد الاقتصاد الجزائري على النفط جعل منه اقتصاد أكثر عرضة للمخاطر نتيجة أن النفط من المواد الناضبة، إضافة إلى توجه كثير من دول العالم إلى الطاقات البديلة مما يقلل من الأهمية الإستراتيجية للنفط كمصدر أساسي للطاقة، وجعل الطلب العالمي لهذه المادة يتراجع وبالتالي إلى انخفاض السعر أدى ذلك الى الإيرادات الإجمالية للعملة الصعبة، الأمر الذي يجعل التفكير في إستراتيجية لتنويع الصادرات.

- من اهم نتائج هذه الدراسة: اعتبار سياسات تنمية الصادرات من أهم القضايا التي اهتمت بها دول العالم سواء المتقدمة والنامية بهدف توفير النقد الأجنبي، وهي تلك الإجراءات والوسائل المختلفة التي توظفها الدولة من أجل التأثير الإيجابي على كمية وقيمة صادراتها إلى السوق الدولي تعتبر ومن أهمها: سياسة الدعم والإعانات، السياسات الجمركية والهدف منها تسهيل وتشجيع الأنشطة التصديرية كإنشاء المناطق الحرة، نظام السماح المؤقت، نظام الدروبك، تدريب المهارات، بناء إدارة وطنية للنشاط التصديري المتابعة تنفيذ النشاط التصديري، الاهتمام بتفعيل وظيفة التسويق الدولي داخل المؤسسات⁵¹.

⁵¹ سليمان دحو.(2016-2015). . التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات. شهادة الدكتوراه. تخصص علوم تسيير. جامعة محمد خيضر -بسكرة.

❖ شرماط عماد، دراسة بعنوان " دور توسيم المنتجات الاقليمية في تعزيز الصادرات الجزائرية"⁵².

ناقشت هذه الدراسة اهمية النمو الاقتصادي للبلاد من خلال المنتج المحلي وتعزيز المنتجات عن طريق التصدير في الاسواق الخارجية واهميتها في نشاط التجارة الدولية، وتهدف من خلالها إلى:

✓ التعرف على ماهية المنتجات الإقليمية وكيفية توسيمها، وذلك من خلال عرض واف لأهم المفاهيم المتعلقة بها وسبل تطويرها.

✓ ابراز مفهوم التخصص الاقليمي الزراعي والخصوصيات الإقليمية.

✓ التعرف على القيود التي تعرقل سير المنتجات الإقليمية الجزائرية للحصول على التوسيم.

✓ فهم هيكل وأداء القطاع الفلاحي في مجال المنتجات الإقليمية، ودور الجهات الفاعلة ووظائفها وأنشطتها.

- توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

📌 النتائج النظرية:

- يتطلب منطق التنمية الإقليمية استغلال جميع الإمكانيات الموجودة، ولا سيما المنتجات الإقليمية، وتثمينها.
- تشكل المنتجات الإقليمية استجابة لتحديات التنمية المستدامة.
- تعزيز الروابط بين الجهات الفاعلة وأقاليمها ومنتجاتها الفلاحية خطوة مهمة نحو التنمية الريفية المستدامة.
- تنفيذ استراتيجية إقليمية موسعة تعتمد إلى حد كبير على موقف الفاعلين المحليين وطريقتهم في إدارة العلاقات الاقتصادية والموارد المحلية.
- نماذج الأعمال الدولية لا تأخذ في عين الاعتبار الميزة الإقليمية المحددة ودورها في التجارة الخارجية.

⁵² شرماط عماد. (2023-2022). دور توسيم المنتجات الاقليمية في تعزيز الصادرات الجزائرية. شهادة الدكتوراه. تخصص علوم تجارية. جامعة فرحات عباس - سطيف.

● ادراج أحكاما خاصة للتجارة في المنتجات الإقليمية في اتفاقيات التجارة الدولية الثنائية والإقليمية ومتعددة الأطراف.

● يشمل نظام التوسيم على المؤشرات الجغرافية وتسمية المنشأ في أغلب دول العالم.

الناتج التطبيقية:

● الجزائر تمتلك من المنتجات الإقليمية الفلاحية أو ذات الأصل الفلاحي ما يؤهلها لتكون دولة رائدة في هذا المجال.

● نظام توسيم المنتجات الإقليمية وان كانت ولادته متأخرة، إلا أنه أتى بثلاث ثمرات يمكن التعويل عليها مستقبلا في تنوع الاقتصاد.

● الآليات المتخذة والإجراءات المتبعة في الحصول على التوسيم، وإن كانت في ظاهرها مبسطة، إلا متعقدة بشكل مبالغ فيه، حيث يلاحظ وجود تداخل في الاختصاصات والمسؤوليات داخل مختلف الهيئات المعنية.

● الكمية المنتجة لا تكفي لتلبية الطلب المحلي وبالتالي لا يزال تصدير التين عند مستوى منخفض نسبيا⁵³.

❖ جودي مسعود وقرميش عبد الرؤوف، دراسة بعنوان "إجراءات التصدير والاستيراد".

تهدف هذه الدراسة الى:

● تقديم الإطار النظري لكل من عمليتي التصدير والاستيراد ومختلف إجراءات القيام بها.

● تحديد أهمية كل من التصدير والاستيراد والعناصر التي تدخل فيهما.

● التعرف على الإجراءات الأولية والاجراءات الفعلية لعملية لعملية جمركة البضائع.

● معرفة تاريخ ومدى تطور ادارة الجمارك الجزائرية عبر الزمن.

⁵³ شرمات عماد. نفس المرجع السابق.

- من اهم النتائج النظرية لهذه الدراسة:

- الواردات هي جزء أساسي من التجارة الدولية.
- الإجراءات التصدير والاستيراد دورا هاما في دخول المؤسسات الجزائرية إلى الأسواق الخارجية.
- للاستيراد والتصدير أهمية كبيرة في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- يشترط في تطبيق اجراءات التصدير والاستيراد للبضائع على مستوى الحدود الاقليمية لأي بلد باللجوء للجمارك والتشريعات التي تقدمها في هذه الاجراءات.
- تهدف تطبيق اجراءات الأولية للجمركة تمهيدا للإجراءات في حد ذاتها، وبعدها اعتبار الصريح المفصل أهم عنصر في عمليات التصدير والاستيراد.⁵⁴

❖ سمير بوعافية، دراسة بعنوان "دراسة اقتصادية وقياسية الاستيراد القمح في الجزائر خلال الفترة -1984-2014".

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة الى تحليل مجمل للعوامل المؤثرة في استيراد القمح من منظور اقتصادي، وهذا من خلال الوقوف على العوامل الأكثر تأثيرا على فاتورة الاستيراد وبالتالي محاولة إعطاء تفسير كمي لتطورات واردات القمح في الجزائر، وذلك من خلال وضع نموذج قياسي مفسر لدالة الواردات يمكننا من تحقيق أهم هدف للدراسات القياسية في إمكانية التنبؤ بقيم الظاهرة مستقبلا، وبالتالي التعرف على مستقبل واردات القمح في الجزائر والتحكم في هذه الفاتورة من طرف السلطات مستقبلا.

⁵⁴ جودي مسعود وقرميش عبد الرؤوف. (2023-2022). اجراءات التصدير والاستيراد. شهادة الماستر. تخصص مالية وتجارة دولية. جامعة محمد بوقرة -بومرداس.

- توصل البحث الى النتائج التالية:

- تعد التجارة الخارجية ذات أهمية بالغة في اقتصاديات الدول، حيث تربط الدول مع بعضها البعض من خلال فتح أسواق جديدة أمام منتجات أي دولة مما يساعد في توسيع القدرة التسويقية لهذه الدول، وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام. ونظرا لهذه الأهمية، قام العديد من المفكرين الاقتصاديين في البحث عن أسباب قيام التجارة الخارجية وذلك بصياغة عدة نظريات الا أن تفسيرها كان ينحاز لصالح البلدان المتقدمة، الشيء الذي أفرز طرح جديد متمثل في نظرية التبعية، تدور فكرة نظرية التبعية في التجارة الخارجية حول استغلال دول المركز لدول المحيط، مخلفة بذلك نوع من التبادل المتكافئ الذي أدى بدوره إلى خلق تنمية لا متكافئة بسبب وجود نوع من التبعية من بلدان المحيط إلى بلدان المركز.
- تعد الواردات جزء مهم في مفهوم التجارة الخارجية، وقد تمثلت أهم المناهج التي اهتمت بدراسة الطلب على الواردات، في كل من منهج البديل غير التام الذي يفترض أن السلعة المستوردة ليست بديلا للسلعة المحلية، ومنهج فائض الطلب الذي يفترض أن الطلب على الواردات يكون من أجل تلبية فائض الطلب المحلي.
- تتأثر الواردات بمجموعة من العوامل، منها ما يعتبر من المحددات التقليدية للطلب على اي سلعة، ومنها ما يمس الواردات بشكل خاص. وتشمل تلك المحددات كلا من الدخل الوطني الاسعار النسبية، سعر الصرف، الصادرات، احتياطات الصرف الاجنبي.
- عرفت السياسة الاستيرادية في الجزائر عدة تغيرات من الاحتكار التام خلال سنوات السبعينات والثمانينات، الى التحرير التام منذ سنة 1994. ولقد اعتمدت الجزائر في سياستها الاستيرادية على الوسائل الفنية السعرية المتمثلة في التعريفات الجمركية ونظام الصرف، واخرى كمية متمثلة في التراخيص والحصص.⁵⁵

⁵⁵ سمير بوعافية.(2015-2016). دراسة اقتصادية وقياسية الاستيراد القمح في الجزائر خلال الفترة 1984-2014.

المبحث الثاني: دراسات اجنبية

❖ **Akene Ebitimi Anthony et Aka Bony Christelle** دراسة بعنوان " Les d'olive en contraintes des exportations ; cas de l'huile "Algérie(Azazga).

تهدف هذه الدراسة الى:

- ناقشت هذه الدراسة التجارة الدولية واهميتها في إنعاش اقتصاد البلاد.
- تحليل المعوقات التي أعاقت صادرات زيت الزيتون في الجزائر.
- بتعزيز قدراتهم على دعم وتشجيع الشركات الوطنية في عملية تدويلها.

- بعد التحقيقات والأبحاث توصل الباحث الى اهم النتائج: أن تصدير زيت الزيتون الجزائري دوليًا يتطلب جهدًا سياسيًا بالإضافة إلى تحسين جودة المنتج. إن إنتاج زيت زيتون يفوي بالمعايير الدولية يمثل تحديًا للجزائر يمكن مواجهته من خلال إرادة المنتجين ومنتجي زيت الزيتون، لكن التصدير يمثل تحديًا سياسيًا أكثر يمكن للجزائر أن تضع نفسها بين المنتجين الرائدین لتكون قادرة على اختراق السوق الدولية وتصبح أساسية، ومن المهم أيضا اختيار السوق من خلال استهداف السوق التي تمتلك فيها الجزائر نفوذًا وثقلًا مثل السوق الأفريقية، مشيرًا إلى أن وضع النفط الجزائري في السوق الأوروبية يهدف إلى إعطاء المزيد من الرؤية لهذا المنتج.⁵⁶

⁵⁶ Akene Ebitimi Anthony et Aka Bony Christelle. (2020). Les contraintes des exportations ; cas de l'huile d'olive en Algérie(Azazga). Faculté des sciences Economiques, Commerciales, et des Sciences de Gestion. Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou.

❖ TAKABECHT Yousra et TAKHERROUBT Fazia دراسة بعنوان

" Les procédures d'importation en Algérie : contraintes et défis Etude "

"de cas : l'entreprise ENIEM

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على القيود المتعلقة بإجراءات الاستيراد في الجزائر، استنادا إلى حالة ENIEM، من أجل تقديم الحلول وتبسيطها، لأن الاستيراد يلعب دورا حاسما في اقتصاد الجزائر كوسيلة للوصول إلى السلع والموارد اللازمة لدعم الإنتاج الوطني وتلبية احتياجات المستهلكين وتعزيز التنمية الاقتصادية.

من أهم نتائج هذه الدراسة: تسهيل إجراءات الاستيراد في الجزائر، تبسيط الإجراءات الجمركية، الحد من تعقيد الإجراءات الجمركية من خلال تبسيط الوثائق المطلوبة وأتمتة العمليات قدر الإمكان، وتسريع عملية التخليص الجمركي لتقليل أوقات انتظار المستوردين، ورقمنة الإجراءات.⁵⁷

⁵⁷ TAKABECHT Yousra et TAKHERROUBT Fazia.(2022-2023). Les procédures d'importation en Algérie : contraintes et défis Etude de cas : l'entreprise ENIEM. Faculté des sciences Economiques, Commerciales, et des Sciences de Gestion. Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou.

خاتمة الفصل:

وفي نهاية هذا الفصل يتضح أن الدراسات السابقة أثرت المعرفة بشكل كبير حول موضوع البحث، إلا أنها لم تتطرق إلى بعض الجوانب التي تسعى هذه الدراسة إلى استكشافها. المراجعة التحليلية للدراسات السابقة قد وضعت البحث الحالي في المجال العلمي الصحيح، وساعدت على توصيف الثغرات المعرفية التي يهدف البحث إلى سدها، كما ساعدت على تحديد المنهجية التي سيتم تطبيقها في هذا البحث، كما أتاحت أيضاً صياغة فرضيات واقعية استناداً إلى نتائج الدراسات السابقة، مع مراعاة السمات الخاصة بالدراسة الحالية.

لذلك يمكن القول إن هذا الفصل يؤسس الأرضية العلمية والمنهجية التي ستستند إليها المراحل التالية من البحث، بدءاً من تصميم العمل الميداني وأدوات جمع البيانات، وصولاً إلى تحليل النتائج، بهدف إلقاء نظرة شاملة ومتكاملة على المسألة التي تقود هذا البحث.

«الفصل التطبيقي»

«الفصل الثالث»

الدراسة الميدانية حول الخطوات المتبعة في

الاستيراد والتصدير (دراسة حالة ميناء

الغزوات-ولاية تلمسان)

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية حول الخطوات المتبعة في الاستيراد والتصدير (دراسة حالة ميناء الغزوات-ولاية تلمسان)

مقدمة الفصل

تعتبر التجارة الخارجية إحدى الركائز الأساسية الداعمة للاقتصاد الوطني، من حيث أنها تساهم في تداول السلع والخدمات وتعزز العلاقات الاقتصادية الدولية. والواقع أن الواردات والصادرات تشكل المحور الأساسي لهذه التجارة، بمعنى أنها تشكل وسيلة عملية تمكنها من ضمان دوران التدفقات الاقتصادية في اتجاهين: تلبية طلبات السوق المحلية من جهة، وترويج المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية من جهة أخرى.

وضمن هذا الإطار العام، يمثل ميناء الغزوات (وسط غرب تلمسان) شريحة استراتيجية في النظام اللوجستيكي الوطني باعتباره المنفذ النهائي للنشاطات التجارية، خاصة فيما يتعلق بالاستيراد والتصدير. من خلال هذه الدراسة الميدانية نريد إبراز واقع الممارسات والإجراءات المطبقة في هذا الميناء من زاوية رصد وتحليل مختلف المراحل العملية التي ينطوي عليها تفعيل عمليات التصدير والاستيراد، بدءاً من استلام الوثائق إلى تحميل أو تفريغ البضائع، وذلك من خلال دراسة مزدوجة: الإجراءات الجمركية وغيرها، كما نريد دراسة تأثير هذه الإجراءات على المنظومة اللوجستية.

والهدف من هذا العمل هو فهم الأهداف التي يواجهها المشغلون الاقتصاديون في هذا القطاع، وقياس فعالية التنظيم المختار، وتحديد العناصر الإيجابية وأوجه القصور المحتملة التي تؤثر على عمل هيكل الميناء من أجل طرح توصيات تشغيلية لتحسين الأداء اللوجستي والتجاري في هذا المعبر البحري الاستراتيجي.

المبحث الأول: واقع الاستيراد والتصدير ميناء الغزوات-ولاية تلمسان-

تمهيد

الغزوات هي مدينة ساحلية تقع في ولاية تلمسان وفيها ميناء يسمى ميناء الغزوات، يلعب دورًا محدودًا ولكن مهمًا في حركة الاستيراد والتصدير في المنطقة، خاصة بالنسبة لتلمسان والمناطق الحدودية التابعة لها. من ناحية الاستيراد، يُستخدم الميناء بشكل أساسي لاستقبال المواد الغذائية والمنتجات الاستهلاكية وقطع الغيار أو المواد الخام للاستخدام المحلي أو الصناعات الخفيفة، وذلك لقربه من المناطق الحدودية حيث يتطلب إمدادات منتظمة. أما فيما يتعلق بالصادرات، على الرغم من أنها أقل ديناميكية من الواردات، إلا أن الميناء يصدر بانتظام المنتجات الزراعية الموسمية، ولا سيما الحمضيات والخضروات من المناطق الزراعية الخصبة في تلمسان.

وعلى الرغم من محدودية هذه الأنشطة، إلا أنها تنطوي على إمكانات واعدة، والتي يمكن دعمها من خلال البنية التحتية الملائمة، وآليات الشحن والتخليص الجمركي المناسبة، وتشجيع السوق الصغيرة للمنتجين المحليين لتنمية الصادرات. إن تفعيل هذه المكونات المختلفة من شأنه أن يحول الميناء إلى فضاء تجاري مفيد لتعزيز الأنشطة الاقتصادية المحلية والميزان التجاري الوطني.

المطلب الأول: مؤسسة ميناء الغزوات⁵⁸

تأسست شركة ميناء الغزوات في 14 أغسطس 1982 بموجب المرسوم رقم 82-290. وبدأت عملياتها في 2 نوفمبر 1982. تتولى شركة ميناء الغزوات الاختصاصات التالية:

ميناء الغزوات التجاري هو المقر الرئيسي في عام 1992، وبدعم من شركة الميناء، أُطلق مشروع طموح لتوحيد جميع الأنشطة المتعلقة بمهام ميناء الغزوات ضمن هيكل واحد. وهكذا، يجمع المقر الرئيسي لشركة ميناء الغزوات

⁵⁸ الموقع الرسمي لميناء الغزوات

سلطة الميناء، وشركات الشحن، والمرسل إليهم، والمساحين البحريين، وشركات التأمين في موقع واحد، مما يوفر على المشغل وقتًا كبيرًا فيما يُعرف الآن بـ «مبنى عمليات الميناء».

المطلب الثاني: نشأة الميناء

ميناء الغزوات، المعروف أيضًا باسم ميناء الشهيد بوجنان حمزة، هو ميناء مختلط في الجزائر، يُستخدم للتجارة والصيد البحري ونقل المسافرين. يقع الميناء في بلدية الغزوات، في ولاية تلمسان، ويمتلك البنية التحتية اللازمة للتعامل مع حركة المرور الواضحة: 4 أحواض بمساحة 25 هكتارًا، و10 أرصفة بطول إجمالي يبلغ 1,722 مترًا طوليًا، وعمق يتراوح بين 7.2 و10 أمتار. ويستفيد الميناء من منطقة نائية شاسعة ذات إمكانات اقتصادية قوية، بما في ذلك ولايات تلمسان وعين تموشنت وسيدي بلعباس التي تضم حوالي 14,200 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة، بما في ذلك حوالي 3,000 مؤسسة في القطاع الصناعي.⁵⁹

بدأت نشأة الميناء مع إنشاء مركز عسكري في جامع الغزوات على يد المارشال بوجو في عام 1844، مما يمثل بداية الاحتلال الفرنسي للساحل. بُني أول عمل بحري، وهو العائم الخشبي، في عام 1846، مما مكّن غزوات من أن تصبح أول ميناء للصيد في البلاد.

بُني ميناء غزوات على الواجهة البحرية الغربية، وكان ميناء غزوات تقاليد تعود إلى آلاف السنين. يجذبنا التاريخ أن الرومان أثناء مرورهم بالميناء أسرههم جمال الصخرتين الكبيرتين اللتين تبرزان من بين الأمواج إلى الشرق من الميناء. كانت هذه الملاحظة هي التي أسرت خيالهم ودفعتهم إلى تسميتهما "أد فراتريس" (الأخوين).⁶⁰

⁵⁹ El watan. (2024). Ghazaouet (Tlemcen) : Les pêcheurs refusent de quitter leur port ».

⁶⁰ <https://www.portdeghazaouet.com/page/presentation-et-histoire>.



شكل 01: ميناء الغزوات⁶¹

المطلب الثالث: الموقع الجغرافي لميناء الغزوات⁶²

يقع ميناء الغزوات التجاري على بُعد 30 كيلومترًا شرق الحدود الجزائرية المغربية، وعلى بُعد 45 كيلومترًا من

مطار مصالي الحاج الدولي في تلمسان.

يقع الميناء في قاع خليج رملي بعرض 1300 متر وعمق 400 متر، يتدفق في وسطه جدول صغير يُسمى

وادي الغزوانة. يقع هذا الميناء عند خط عرض $35^{\circ} 6' 00''$ شمالًا، وخط طول $1^{\circ} 52' 21''$ غربًا.

يرتبط ميناء الغزوات بانتظام بالعديد من الموانئ الأوروبية وميناء طنجة المتوسط المغربي.

⁶¹https://fr.wikipedia.org/wiki/Port_de_Ghazaouet#/media/Fichier:%D9%85%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%A1_%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AA.jpg.

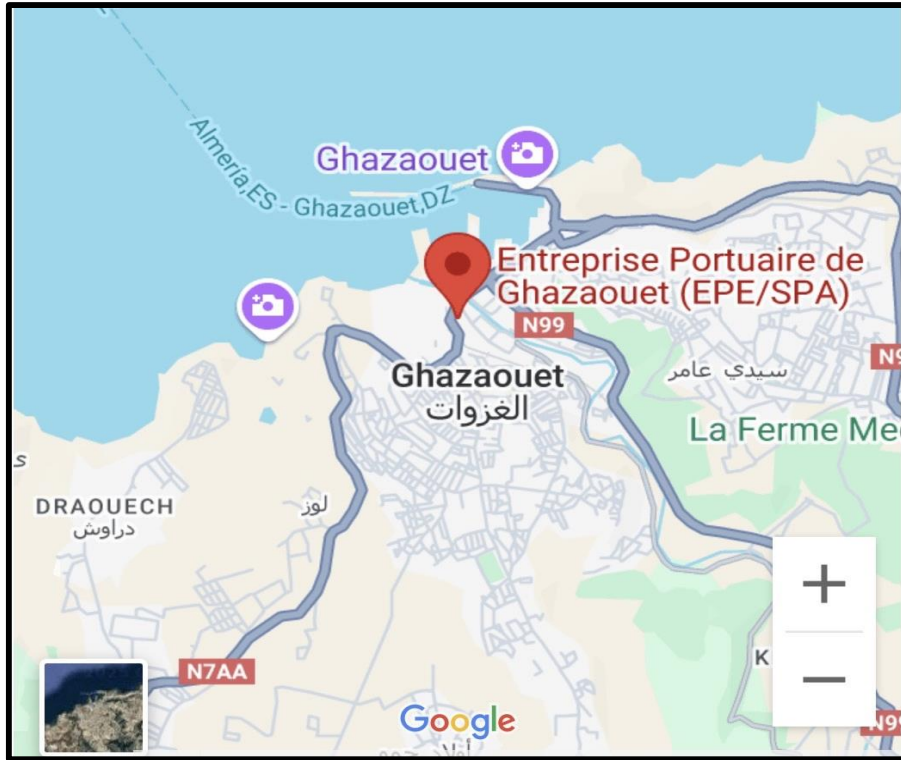
⁶² الموقع الرسمي لميناء الغزوات. اطلع عليه 30 ماي 2025 . <https://www.portdeghazaouet.com/page/situation-geographique>.

طنجة المتوسط - الدار البيضاء: حركة نقل البضائع.

مرسيليا - برشلونة - فالنسيا - غانديا: حركة نقل البضائع.

كاستيون: حركة نقل البضائع.

الميريا: حركة نقل الركاب بالسيارات، نقل الركاب بالبضائع.



شكل رقم 2: الموقع الجغرافي لميناء الغزوات

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للميناء⁶³

تدار شركة ميناء الغزوات (شركة مساهمة عامة) من قبل مجلس إدارة يُنتخب أعضاؤه من قبل الجمعية التأسيسية

أو الجمعية العامة العادية. وتُحدد مدة ولاية الأعضاء في النظام الأساسي لكل منهم، ولا يجوز أن تتجاوز ست (6)

⁶³ الموقع الرسمي لميناء الغزوات

سنوات. ويدير الشركة رئيس مجلس إدارة ومدير تنفيذي، يدعمهما في أداء مهامهما كبار المديرين التنفيذيين من اختياره. ويتمتع، في حدود النظام الأساسي، بأوسع الصلاحيات، ولكنه يؤدي مهامه تحت مسؤولية وإشراف مجلس الإدارة، الذي يجوز له تفويض أي سلطة أو تفويض له بما يخدم إدارة الشركة.

تتألف شركة ميناء الغزوات من:

✓ إدارة عامة واحدة (1).

✓ خمسة (5) إدارات وظيفية.

1. الإدارة العامة (G.M):⁶⁴

تتولى تنسيق وقيادة إدارات الشركة المختلفة، وهي: إدارة العمليات، وإدارة مكتب ريان الميناء، وإدارة المالية والمحاسبة، وإدارة الموارد البشرية والإدارية. وتضع الإدارة العامة أهداف الشركة وتحدد التوجه العام لأنشطة الشركة، وتنسق جميع أنشطتها وتراقبها وتتحكم فيها.

2. إدارة العمليات (O.D):

تتولى إدارة: تشغيل معدات الرفع، والمناولة، والمرافق، والمعدات، وتشغيل وإدارة الأرصفة، والأحواض، والحظائر، والمباني، وإشغال منطقة الميناء.

3. مكتب قبطان الميناء (D.Cap):

مسؤول عن:

⁶⁴ الموقع الرسمي لميناء الغزوات

- ضمان تنفيذ جميع الأنشطة اللازمة لمرافق دعم السفن (الإرشاد، والرسو، والقطر، وصيانة المعدات العائمة) والملاحة، بالإضافة إلى أمن الميناء، والشرطة، وسلامة الممتلكات العامة للميناء.
- ضمان التشغيل الفعال لأرصفت الميناء.
- ضمان الامتثال للوائح الشرطة والأمن داخل الميناء.
- ضمان صيانة البنية التحتية للميناء، بما في ذلك تجريف أحواض الميناء.

4. قسم المالية والمحاسبة (D.F.C):

مسؤول عن:

- مراقبة الإدارة المالية للشركة.
- تنسيق جميع العمليات المالية للمنشآت.
- الامتثال للوائح الضريبية.
- الامتثال لأساليب وإجراءات المحاسبة.
- مراقبة انتظام العمليات المالية والمحاسبية.
- تنظيم ومراقبة جميع العمليات المحاسبية للشركة.

5. إدارة الموارد البشرية والشؤون الإدارية (D.R.H.A) :

تتمثل مهمة الإدارة في إعداد وتنفيذ ومراقبة الأدوات والإجراءات اللازمة لاستقطاب وإدارة وتطوير الموارد البشرية للشركة. كما تتولى قيادة وتنسيق والإشراف على جميع الإجراءات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية والشؤون الإدارية. وتتولى إدارة ومراقبة شؤون التقاضي والتأمين الخاصة بالشركة. كما تدير وتراقب أصول الشركة واستثماراتها.

6. إدارة الصيانة واللوجستيات (D.M.L) :

تتمثل مهمتها في ضمان تنفيذ برامج الشركة الاستثمارية، وإدارة الورش، وصيانة المعدات (المواد والأدوات)، وحفظ الممتلكات، واللوازم، والمخزون. كما تتولى تطوير وتنفيذ مشاريع التطوير المتعلقة ببناء وتطوير وتجديد وتحديث المرافق المتخصصة.⁶⁵

المطلب الخامس: التسهيلات المتعلقة بعملية الاستيراد والتصدير

يشير مصطلح التجارة الخارجية إلى مجموعة من الإجراءات الجمركية والإعفاءات الضريبية والجمركية المصممة لتعزيز التجارة وتنمية التجارة الخارجية، خاصة في القطاعين الصناعي والزراعي، وهو ما نحن بصددده.

1. بالنسبة للصادرات :

1.1 الإعفاءات الضريبية:⁶⁶

إن الإعفاءات الضريبية مبررة اقتصادياً أولاً لأنها تتيح خدمة سياسات اقتصادية محددة للمصلحة العامة بشروط تحددها الدولة، ومبررة اجتماعياً لأنها تنفذ سياسات اجتماعية للإعفاء من الحد الأدنى للدخل الذي يتناسب مع المبلغ الذي يجب الاحتفاظ به إذا ما أردنا أن نأخذ في الاعتبار نفقات المعيشة التي لا يمكن تبريرها بهدف اجتماعي. والإعفاءات الضريبية لا علاقة لها بالضرائب إلا في حالة بعض البنود المحددة في المعاهدات الضريبية وبالطبع في قانون الضرائب الذي يجب أن يأخذ في الاعتبار دفع ضرائب معينة، وقد تكون الإعفاءات الضريبية هي تلك، و فقط تلك المتعلقة بالأرباح الصناعية والتجارية، حيث يعتمد معدل الإعفاء على نسبة رقم الأعمال الخاضع

⁶⁵ الموقع الرسمي لميناء الغزوات

⁶⁶ بالحارث لينة، نظام الرقابة على الصرف في الجزائر، مذكرة لنيل الماجستير في الحقوق، فرع قانون الأعمال، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2005، ص 139.

للضريبة إلى المبلغ الخاضع للضريبة من رقم الأعمال المتأني بالكامل من نشاط التصدير إلى إجمالي رقم الأعمال الخاضع للضريبة الموحدة. ولتشجيع الشركات على الاستثمار في قطاع معين، تماشياً مع سياسة تنمية الاستثمار، ولا سيما لصالح الاستثمار الأجنبي، فإن بعض الكيانات القانونية معفاة من الضريبة، كما نص المشرع في الأمر 06/08 المتعلق بتنمية الاستثمار، الإعفاءات الضريبية المطبقة على أنشطة التصدير فيما يتعلق بالضريبة على النشاط التجاري والضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات.

فيما يلي بعض المزايا الضريبية المتاحة للمصدرين:

1.1.1 الإعفاء من ضريبة النشاط التجاري :

لا يشمل هذا الإعفاء رقم الأعمال المأخوذ في الاعتبار لحساب ضريبة الأعمال، وكذلك قيمة معاملات البيع أو النقل أو التسويق التي تشمل سلعاً أو بضائع مخصصة للتصدير مباشرةً.

2.1.1 الإعفاء من ضريبة دخل الشركات :⁶⁷

تُعفي المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة والضرائب المماثلة، المعدل والمكمل بالمادة 10 من قانون المالية لعام 2011، الشركات من ضريبة دخل الشركات، وتُلغى شرط إعادة استثمار الأرباح أو الدخل الناتج عن بيع أو تقديم الخدمات المصدرة. وتخضع هذه الإعفاءات لنسبة رقم الأعمال المحقق بالعملة الأجنبية. ويشترط للاستفادة من هذه الإجراءات تقديم الشركة وثيقة إلى السلطات الضريبية تثبت تحويل دخلها بالعملة الأجنبية إلى بنك مُقرّه في الجزائر. ولا يشمل هذا الإعفاء النقل البحري والبري والجوي، وإعادة التأمين، والعمليات المصرفية.

⁶⁷ أوكيف عقيلة، فليسي صبرينة، الإجراءات المطبقة على عملية الاستيراد والتصدير، مذكرة لنيل شهادة ماستر في القانون كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2017-2018، ص 48.

1.2 الرسوم الجمركية :

تفرض الحكومة رسوماً جمركية على السلع المستوردة لتحقيق إيرادات كبيرة، لا سيما في الدول النامية التي قد تفتقر إلى الضرائب العادية، مما يسهم في رفد الخزينة.

تُفرض هذه الرسوم على السلع المنتجة في الخارج، سواءً كانت تدخل البلاد أو تخرج منها. ومع ذلك، تلجأ الحكومة إلى تطبيقها أو إعفائها منها، وهو هدفٌ سبق تحقيقه. وقد ساهم هذا الإجراء، بالمناسبة، في تعزيز الصادرات غير الهيدروكربونية. طُلبت تصاريح مؤقتة لاستيراد المواد الخام اللازمة للتصنيع، وتصاريح خروج مؤقتة لإدخال السلع إلى البلاد مؤقتاً بشرط إعادة تصديرها بنفس شروط الاستيراد، وإعفاءً كلياً أو جزئياً من الرسوم الجمركية والضرائب المطبقة على السلع المستوردة، وما يعادلها من رسوم على السلع المستخدمة في التصنيع.

1.1.2 المنتجات المُصدرة :⁶⁸

يُسمح بالتصدير المؤقت لبعض السلع المراد معالجتها أو تصنيعها في الخارج. تُعادل ضريبة القيمة المضافة الفرق بين الإنتاج النهائي والاستهلاك الوسيط، أي السلع واللوازم والخدمات المستخدمة في عملية الإنتاج. ومن أسباب إقرار إعفاءات ضريبة القيمة المضافة أن جزءاً من هذه الضريبة ينتهي به المطاف في أيدي المستثمرين الأجانب، وذلك على السلع والخدمات المستخدمة مباشرةً في خدمة الاستثمارات. وقد اقتصرَت هذه الإعفاءات أحياناً بموجب قانون المالية التكميلي لعام 2009 على المشتريات ذات المنشأ الجزائري فقط، ولكن يُمكن تمديدها في حال ثبوت عدم وجود منتج مُطابق محلياً أو محلياً. تُعدّ ضريبة القيمة المضافة، قبل كل شيء، ميزةً جوهريةً للمصدرين، إذ يستفيدون من الإعفاءات الضريبية التالية:

⁶⁸ وكفيف عقيلة، فليسي صبرينة، مرجع سبق ذكره ص 50.

2.1.2 مشتريات بضريبة القيمة المضافة بنسبة صفرية :

يمكن للمصدرين الاستفادة من مشتريات بضريبة القيمة المضافة بنسبة صفرية، بالإضافة إلى إعفاء من ضريبة القيمة المضافة على مشتريات السلع المستوردة، أو السلع المصنعة من قبل المصدر والمخصصة للتصدير أو إعادة التصدير مبدئيًا، أو المدججة في تركيب أو تغليف المنتجات القابلة للتصدير، وعلى الخدمات المقدمة مباشرة كجزء من نشاطهم التصديري (المادة 42-2 من قانون ضريبة الشركات).

3.1.2 استرداد ضريبة القيمة المضافة:

يُمكن استرداد ضريبة القيمة المضافة عند تصدير السلع والأعمال والخدمات المقدمة عند تسليم المنتجات، وذلك لجميع المنتجات والخدمات المعفاة من الضريبة، والمكتسبة بموجب المادتين 42 و50 من القانون المتعلق بضريبة الأعمال.⁶⁹

2. فيما يتعلق بالواردات :

1.2 التسهيلات الجمركية :

مجموعة من الأحكام التشريعية والإدارية المصممة لتبسيط جميع الإجراءات الجمركية مع خفض تكاليف التخليص الجمركي. وترد جميع هذه الإجراءات بموجب نصوص الملحق العام الذي يتضمن جميع قواعد اللوائح الجمركية، والملاحق التي تُنظم كل لائحة جمركية، والتي يجب أن تُبين إطارًا يتميز بتنسيق المعاملات المنجزة في مجال

⁶⁹ قانون رقم 98-10 مؤرخ في 22 أوت 1998، يعدل و يتمم القانون رقم 79-07 مؤرخ في 21 جويلية 1979، يتضمن قانون الجمارك، ج ر، عدد 61، صادر في 23 أوت 1998، معدل ومتمم.

الإجراءات الجمركية، ومنح إدارة الجمارك جميع التسهيلات في حدود قدرتها على العمل. لذا، تُعد كفاءة التخليص الجمركي أمراً بالغ الأهمية.

2.2 فحص البضائع والإفراج عنها :

تتمثل التسهيلات، أولاً، في مدة التفتيش التي يجب أن تكون معقولة، وثانياً، في إجراء التفتيش بأسرع وقت ممكن. تنص اتفاقية كيوتو على بعض التسهيلات، مثل حضور المصريح أثناء التفتيش، وأخذ عينات من قِبل دوائر الجمارك. وتسري قواعد فحص البضائع، وتشترط حضور المصريح بأي وسيلة استدعاء.⁷⁰

3.2 التسهيلات المتعلقة باللوائح الجمركية :

1.3.2 التسهيلات المتعلقة بنظام المستودعات الجمركية :

يرتبط هذا النظام بالنظام اللوجستي، أي نظام المستودعات الجمركية. يوفر هذا النظام فوائد اقتصادية للمشغلين، وخاصةً للشركات التي تستورد كميات كبيرة من مواد الإنتاج. ولتحقيق هذه الغاية، أقرّ المشرع الجزائري نظاماً جديداً للمستودعات الجمركية الصناعية، يجمع بين التخزين وتحسين الإنتاج. ولكن هناك أيضاً مسألة تتعلق بنقل الملكية، سواءً كان ذلك في المستودعات الجمركية العامة أو غير القانونية في المستودعات الخاصة. في الوقت نفسه، ثمة صعوبة أخرى تتمثل في الضمان الجمركي. لا تنص الاتفاقية على ضمان للبضائع المودعة في مستودع جمركي، مع أن اللوائح الجمركية تشترط تضمين ضمان في طلب الترخيص لهذه المستودعات.

⁷⁰ زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل ودرجة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خدة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2005-2006.

2.3.2 مرافق الإنتاج :

تُمنح التسهيلات المقدمة للإنتاج المحلي لاستيراد سلع محددة خارج المنطقة الجمركية، مع تعليق رسوم الاستيراد والضرائب. أما بالنسبة للإنتاج الأجنبي، فتُمنح تسهيلات لإعادة استيراد البضائع ومعالجتها، أو حتى إصلاحها، في الخارج، مع إعفاء جزئي أو كلي من رسوم الاستيراد والضرائب.⁷¹

3.3.2 الضمانات :

وأخيراً، تُصاحب التجارة ضمانات، وهي جزء من نظام تأمين ائتمان الصادرات، تُمكن المصدر أو المستورد من اتخاذ القرار الأمثل. تختلف هذه الضمانات أيضاً، بعضها مُقدم من قِبل المؤسسات المصرفية، وبعضها الآخر من قِبل شركات التحويل، وبعضها الآخر من قِبل المصدر أو المستورد.

المطلب السادس: الصعوبات المتعلقة بعملية الاستيراد والتصدير

1. اهم المشاكل التي يواجهها المصدرون والمستوردون⁷²

الفقرة 2 من المادة الثامنة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة) الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة تفرض بالتأكيد التزاما ملزما بإقامة علاقة بين مبلغ الرسوم والضرائب المدفوعة من جهة وتكلفة الخدمة من جهة أخرى؛ ولكنها تفرض أيضا واجب تجنب الذرائع الحمائية أو المالية الزائفة التي تلتصق بها؛ وعدم فرض عقوبات باهظة بشكل مفرط على المخالفات البسيطة للوائح الجمركية أو القواعد الإجرائية، عندما يكون من السهل تداركها، ولا سيما عندما لا يكون القصد منها الاحتيال. كما أن اتفاقات منظمة التجارة العالمية نفسها التي

⁷¹ زايد مراد، مرجع سابق ذكره ص 383.

⁷² بورياح كتنزة مطيوي محمد الأمين، واقع وأفاق سياسة التصدير في الجزائر، مذكرة ماستر، شعبة العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة مستغانم 2020 ص 65.

تفرض ضوابط على الرسوم والإجراءات قد جمعت أيضاً تدابير التفتيش قبل الشحن، وتدابير الصحة والصحة النباتية، والحواجز التقنية أمام التجارة، ومعرفة المنشأ وتراخيص الاستيراد؛ كما أن المادة الخامسة من اتفاقية الغات تنص على حرية العبور. لذلك يوجد بالفعل عدد من الضوابط:

1.1 رسوم الترخيص :

المصروفات التي يدفعها المستورد أو المصدر للحصول على ترخيص لاستيراد أو تصدير فئات معينة من السلع المستوردة والمصدرة، حيث تُفرض هذه التراخيص لأغراض ضريبية. وتجدر الإشارة إلى أن إجراءات الترخيص تشكل عقبة رئيسية أمام التجارة الدولية لأنها تستغرق عدة أيام أو أسابيع لإتمامها: فوجود الترخيص، في كثير من الحالات، غير مبرر من وجهة نظر اقتصادية وتجارية يعني أن هذا القيد عملية مكلفة للغاية، من حيث الوقت والمال، بالنسبة للتجار. ويقال أحياناً إن الترخيص يتحكم في كمية السلع المستوردة والمصدرة. ويؤدي ذلك إلى استنتاج أن معظم التراخيص أقرب إلى الضريبة أو الحصاد الحمائي.

2.1 الرسوم والطابع القنصلية :

هذه هي المبالغ المستحقة لسفارات أو قنصليات البلدان المستوردة الموجودة في الخارج التي تسجل أو تختم فاتورة البضائع المستوردة. وهذا الشرط عفا عليه الزمن إلى حد كبير في السياق التجاري الحالي، بل على العكس من ذلك، يتعارض مع توصية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا.

3.1 المصاريف المتعلقة بإجراءات وتكاليف التفتيش الجمركي⁷³:

⁷³ بورياح كنز، بطيوي محمد الأمين، مرجع سابق ذكره 66.

في حالة تكاليف التفتيش التي تطلبها الجمارك لجعل البضائع مطابقة للالتزامات الجمركية في مكان غير مرخص به أو خارج ساعات العمل، يبدو أن هذه التكاليف تدفع مقابل الخدمة الشخصية المقابلة لخدمة التفتيش الجمركي إذا كانت الخدمة المختارة تقدم في ساعات العمل وبدلاً من الأماكن المقررة في إطار مماثل. غير أن التكاليف الخاصة بالإجراءات الجمركية، أي خلال ساعات العمل أو في الأماكن المقررة، لا يبدو أن هناك ما يبرر ذلك.

4.1 رسوم الحواسيب :

وهو رسم يتم تطبيقه عادةً لتغطية تكاليف تحديث الجمارك، ولا سيما تطبيق الإجراءات المحوسبة، ولا يمكن تبريره إلا كآلية بسيطة لاسترداد التكاليف لتجنب إثقال التكاليف الإدارية بسبب تطبيق الإجراءات المحوسبة. يتم تحديد المبلغ الذي يجب أن يدفعه المشغل عن كل عملية (رسوم المعاملات)، ويتم تجميع الإيرادات من الحقوق المحوسبة في حساب خاص يستخدم فقط للأغراض التالية صيانة وتحسين معدات الرسوم.

2. آثار هذه الإجراءات⁷⁴:

1.2 نتائج مكافحة الغش :

يمكن للبلدان التي تفكر في مراجعة هيكل رسومها أن تستخدم المعايير التالية لتحليل مدى امتثال الرسوم والمصاريف المطبقة بالفعل أو المنصوص عليها بموجب المادة الثامنة من الغات. وهذه المعايير هي كما يلي:

1. يجب أن تكون الضريبة وسيلة لاسترداد التكاليف (وليس ضريبة إضافية).

⁷⁴ بورياح كنزة، بطيوي محمد الأمين، مرجع سابق ذكره 66.

2. عدم وجود عنصر حماية لمنتج أو خدمة وطنية.
3. أن يكون مبلغ الضريبة محسوباً بأدنى مستوى بالنسبة إلى التكلفة الحقيقية التقريبية للخدمة المقدمة.
4. يتم تحديد الرسم بشكل مستقل عن سعر البضاعة أو عدد خطوط التعرفة المعلنة.
5. القرار الوزاري الذي يقنن الرسم، وكذلك الغرض منه والمبلغ الواجب دفعه.
6. يجب أن يكون الغرض من الرسم محددًا بوضوح، ويجب تجميع كل رسم أو ضريبة معًا في حساب اعتماد مخصص في الميزانية لهذا الغرض (مثل العمل الإضافي، وتحسين أنظمة تكنولوجيا المعلومات، وما إلى ذلك).
7. ينبغي أن تتسم عملية تحديد الغرض من الرسوم والتكاليف وتنفيذها بالشفافية، ويفضل أن تتم في منتدى يجمع بين ممثلي السلطات المعنية وقطاعات الأعمال ذات الصلة. ومن مصلحة كل من الحكومة المعنية والمجتمع التجاري أن تكون لجنة تيسير التجارة مكاناً مناسباً لهذا العمل.⁷⁵

المبحث الثاني: دراسة ميدانية لعملية التصدير والاستيراد في ميناء الغزوات

تمهيد

يهدف هذا العمل الميداني إلى تقاسم تقرير عن واقع عمليات الاستيراد والتصدير في ميناء الغزوات انطلاقاً من استكشاف البنية التحتية للميناء وآلياته اللوجستية وإجراءاته الجمركية والسلع الرئيسية المتداولة وحجم التجارة لفهم أفضل للصعوبات التي تواجه الفاعلين الاقتصاديين في القطاع ومقترحات لتحسين أداء ودور الميناء التجاري.

⁷⁵ بورياح كنزة، بطوي محمد الأمين، مرجع سابق ذكره 67.

1. حركة البضائع والسلع عبر ميناء الغزوات (خطوط النقل)

مدينة الغزوات هي ميناء تجاري هام في غرب الجزائر، وهي ميناء تجاري هام للصادرات والواردات عبر البحر الأبيض المتوسط. تشمل حركة الملاحة البحرية من الميناء وإليه روابط بحرية منتظمة بين الجزائر والبلدان الأوروبية مثل إسبانيا وفرنسا. تُستخدم سفن الشحن وسفن الحاويات لنقل البضائع، ويتعامل الميناء مع عدد من الحاويات يومياً لتسهيل التجارة.

وفقاً للبيانات التي كشفت عنها مؤسسة ميناء الغزوات، فقد بلغت عمليات الميناء خلال الربع الأخير من عام 2024، 365,993 طنّاً من البضائع. يتوزع نشاط الميناء على النحو التالي:

- الواردات: 355,018 طنّاً.

- الصادرات: 10,975 طن.

لتنفيذ هذه الأعمال، تم استقبال 78 سفينة في الميناء.

جدول رقم 1: تقييم مستوى الواردات والصادرات للسلع المستوردة أو المنتجة محلياً

نوع العملية	المنتجات	الكمية التقديرية (بالطن)	ملاحظات	السنة
واردات	القمح الصلب	220,000	وارد أساسي لضمان الأمن الغذائي في المنطقة الغربية	2022
	البيتومين، الإسمنت، الورق، الخشب	80,000	مواد موجهة لقطاع البناء والصناعات التحويلية	
صادرات	سبائك الزنك، حمض الكبريت	8,000	مواد ناتجة عن نشاط صناعي معدني	

	تمور، زيتون، خروب	2,500	منتجات فلاحية يتم تصديرها أساسًا نحو أوروبا وآسيا	
	منتجات صناعية صغيرة (أبواب معدنية، أكشاك، أدوات بلاستيكية)	500,000	بداية لتوجه تصديري للصناعات التحويلية	
واردات	القمح الصلب	240,000	زيادة طفيفة لتغطية الطلب المحلي المتزايد	2023
	بيتومين، مواد بناء، تجهيزات كهربائية	100,000	الميناء يدعم مشاريع التنمية المحلية	
صادرات	حمض الكبريت، سبائك الزنك	9,000	تحسن طفيف في الطاقة التصديرية الصناعية	
	منتجات فلاحية (تمر، خروب، زيتون)	3,200	تصدير فصلي باتجاه أوروبا الغربية وتركيا	
	أول شحنة من الأكشاك المعدنية نحو إفريقيا	300,000	بداية الانفتاح نحو السوق الإفريقية	
واردات	القمح الصلب	265,636	يمثل النسبة الأكبر من الواردات	2024
	البيتومين		مادة تستخدم في مشاريع الطرق والبناء	
	الأسمنت		واردات موجهة لقطاع البناء والتشييد	
	الورق		للاستخدامات الصناعية والتجارية	
	الخشب		يستخدم في الصناعات المختلفة	
صادرات	سبائك الزنك	3,966	موجهة للأسواق الخارجية	
	حمض الكبريت	3,629	يستخدم في الصناعات الكيميائية	
	أكشاك معدنية	15	تم تصدير 365 كشكًا إلى موريتانيا	

المصدر: وثائق ميناء الغزوات

1.1 ممارسة وتقييم مستوى واردات الإقليم لحصاد السلع المستوردة أو المنتجة محلياً (انظر الجدول 1):⁷⁶

في عام 2022:

✓ الواردات:

- القمح الصلب (القمح القاسي): بحجم استيراد يبلغ 220,000 طن من القمح الصلب، تبدو هذه السلعة مرادفاً لركيزة الأمن الغذائي في مساحة موقعها العربي. ويضمن هذا الحجم الكبير عدم اعتماد إمداداتها الغذائية على الدول الأجنبية، وبالتالي ضمان إمدادات مستقرة من المواد الغذائية الأساسية (القمح الصلب)، نظراً للمخاطر الإقليمية المحتملة لعدم الاستقرار.
- الخرسانة والأسمت والورق والخشب: إن الـ 80,000 طن المستوردة من هذه المواد هي سلع موجهة أساساً إلى قطاعي البناء والتجهيز. وعلى هذا النحو، فإنها تعكس جهود تطوير البنية التحتية، والتي ترتبط على الأرجح بمشاريع التحضر والتصنيع على نطاق واسع.

✓ الصادرات:

- سبائك الزنك، حمض الكبريت (سبائك الزنك، حمض الكبريتيك): تُظهر هذه المنتجات البالغة 8,000 طن من المنتجات المشتقة من النشاط المعدني المحلي درجة من التصنيع والقيمة المضافة الناتجة عن معالجة التعدين.
- تمور، زيتون، خروب (تمور، زيتون، خروب): تشهد هذه المنتجات الزراعية التي يبلغ وزنها 2,500 طن على أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني؛ حيث يتم تصديرها بشكل رئيسي إلى أوروبا وآسيا، مما يدل على تأثير أكبر على الأسواق الدولية.

⁷⁶ اعتماداً على وثائق ميناء الغزوات

- منتجات صناعية صغيرة (منتجات صناعية خفيفة): بين 500 طن من المواد مثل الأبواب المعدنية والأدوات البلاستيكية وغيرها، وهي بداية استراتيجية الإدماج ضمن سلسلة القيمة العالمية للصناعات الخفيفة.

عام 2023: 77

✓ الواردات:

- القمح القاسي: زيادة إلى 240,000 طن، مما يعكس تزايد الطلب المحلي، خاصة للاستهلاك المحلي. ويمكن تفسير ذلك بالنمو الديموغرافي أو تحسن القوة الشرائية أو الظروف المناخية التي يصعب التعامل معها محليًا.
- الخرسانة ومواد البناء والمعدات الكهربائية: 1,000 طن مستوردة لدعم مشاريع البنية التحتية، مما يعكس الإرادة السياسية لتشجيع النمو من خلال الاستثمار العام.

✓ زيادة الصادرات:

- حامض الكبريتيك وسبائك الزنك: 9,000 طن، مما يعكس استمرار الانتعاش في الإنتاج الصناعي والكيميائي.
- المنتجات الزراعية (التمور والزيتون والخروب): 3,200 طن، وهي زيادة تعكس الإشراف الأفضل على قطاع التصدير الزراعي الذي أصبح الآن أكثر ملاءمة للأسواق الأوروبية والتركية.
- أكشاك معدنية: 300 وحدة تم إرسالها إلى إفريقيا، مما يدل على أننا بدأنا في غزو الأسواق الإفريقية بمنتجات متوافقة لا تتلاءم فقط مع احتياجات البلدان المجاورة لنا.

⁷⁷ اعتمادا على وثائق ميناء الغزوات

بالنسبة لعام 2024: 78

خلال النصف الأول من عام 2024، سجل ميناء الغزوات ارتفاعاً ملحوظاً في نشاطه التجاري. وأوضح محمد كريم الدين حركاتي، مدير مجمع خدمات ميناء سير بورت، أن "حجم البضائع المناولة ارتفع، وهي سابقة تُبرز تحسن الأداء التجاري للميناء".

✓ الواردات:

■ القمح الصلب: 265,636 طن، تعتمد في معظمها على الواردات. ويستمر هذا الأمر في إثارة هذا الاعتماد المتزايد بشكل واضح، سواء فيما يتعلق بتغذية البلد أو الظروف المناخية الزراعية المواتية بشكل أو بآخر لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

وعلى الرغم من عدم تحديد الكميات هنا، إلا أن هذه المواد على الأقل تأتي مع توصيفات واضحة: للأغراض الصناعية والتجارية والإنشائية. تتضح أهمية الواردات فيما يتعلق بهذه البنود من الديناميكية الاقتصادية التي تتجسد فيها. يدور الاقتصاد حول التجهيز والبناء.

✓ الصادرات:

■ الزنك: 3,966 طناً يتم تصديرها، بشكل رئيسي إلى الصناعات المعدنية.

■ حامض الكبريتيك: 3,629 طن، يستخدم على نطاق واسع في الصناعة الكيميائية. كما يشهد هذا الثبات في الصادرات على انتظام الطلب وموثوقية الطاقة الإنتاجية المحلية.

■ أكشاك معدنية: 15 وحدة تم تصديرها إلى موريتانيا، في حين ذُكر أنه تم تصدير 365 كشكاً. وبافتراض وجود خطأ في الأرقام، ينبغي أن يُنظر إلى ذلك أيضاً على أنه تصدير جماعي. ويشير ذلك إلى الاهتمام

⁷⁸ اعتماداً على وثائق ميناء الغزوات

المتزايد بالمنتجات الأفريقية المصنعة خفيفة الوزن، ربما بسبب انخفاض تكلفتها، خاصة للأغراض التجارية (الأسواق، البيع في الشوارع، إلخ).

2.1 التحليل الاستراتيجي والشامل لعدة قطاعات: ⁷⁹

يعتبر القمح الصلب منتجًا استراتيجيًا بشكل خاص: فموقعه الثابت كمنتج رائد في الاستيراد من حيث الحجم يعكس مستوى عالٍ من الاعتماد على الغذاء. وقد يؤدي اتجاهه التصاعدي من عام إلى آخر إلى ضرورة زيادة الإنتاج الوطني.

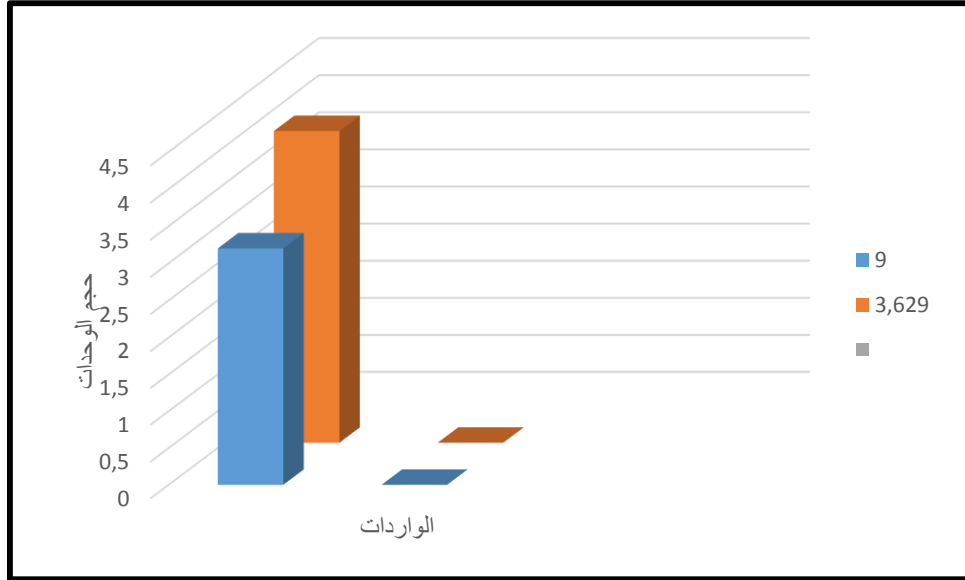
وتعكس مواد البناء والتجهيزات مرحلة التحديث الاقتصادي، على خلفية الاستثمار الكبير في البنية التحتية، إلى جانب الواردات المستهدفة.

ويكشف نمو الصادرات من منتجات التعدين والمنتجات الكيميائية (الزنك وحامض الكبريتيك) عن قاعدة صناعية متماسكة، ولا شك أن ذلك نتيجة لتنمية الموارد الطبيعية.

وتُعد المنتجات الزراعية قوة تجارية ناعمة، تحمل صورةً تجاريةً وتندمج في استراتيجية التغلغل الإقليمي (أوروبا، تركيا، أفريقيا). ويشهد نموها المستمر على قدرتها التنافسية.

تبرز أفريقيا كسوق استراتيجية جديدة، خاصة بالنسبة للمنتجات المصنعة البسيطة. تُظهر ديناميكية الصادرات إلى القارة إمكانات واعدة لتنويع الشركاء التجاريين.

⁷⁹ Revue annuelle, éditée par l'Entreprise Portuaire de Ghazaouet N° 12-Février 2025.

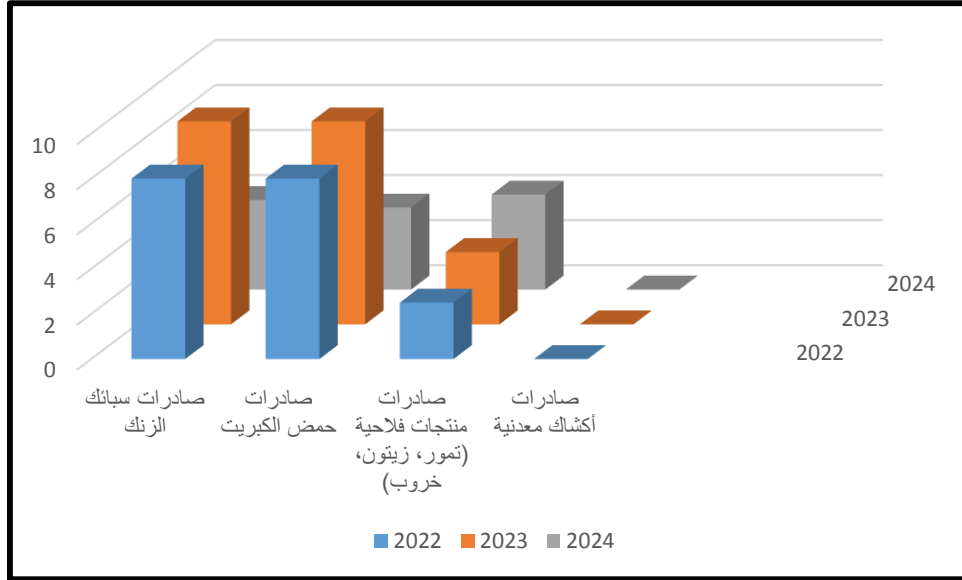


شكل رقم 3: تطور حجم الواردات خلال الفترة 2022-2024

المصدر: من اعداد الطالبين استنادا على الجدول رقم 1

الرسم البياني يوضح الاتجاه في أحجام الواردات من جهة، القمح الصلب ومواد البناء (البيتومين و الأسمنت والورق والخشب وغيرها) من جهة أخرى. كان هناك ارتفاع مطرد في الواردات من القمح الصلب، وهو ما يتوافق بوضوح مع زيادة في احتياجات الأمن الغذائي المحلي (زيادة في عدد السكان، على سبيل المثال، أو ربما تطوير الزراعة). كما كانت هناك زيادة كبيرة في واردات مواد البناء، مما يعكس رغبة واضحة في تسريع إنجاز مشاريع التخطيط الحضري والبنية التحتية في القطاعين العام والخاص. ويعني ذلك إعادة ترسيخ أولوية التوجه السياسي المعلن لصالح الاستثمار (الغذاء والإسكان والصناعة).⁸⁰

⁸⁰ Revue annuelle, éditée par l'Entreprise Portuaire de Ghazaouet N° 12-Février 2025.



شكل رقم 4: تطور حجم الصادرات خلال الفترة 2022-2024

المصدر: من اعداد الطالبين استنادا على الجدول رقم 1

يوضح الرسم البياني اتجاه صادرات التمور والزيتون والخروب والأكواخ المعدنية بين عامي 2022 و 2024. هناك زيادة ملحوظة في عام 2023، حيث وصل التمر والزيتون إلى ذروة التصدير التي بلغت 9,000 وحدة لكل منهما، مما يدل على أن المناخ الاقتصادي مواتٍ للإنتاج والصادرات. كما زاد إنتاج الخروب أيضاً، في حين دخلت الأكواخ المعدنية إلى السوق الخارجية بصادرات بلغت 300 وحدة. ومع ذلك، توقف هذا الزخم في عام 2024، عندما حدث انخفاض ملحوظ في الصادرات الزراعية: انخفضت صادرات التمور والزيتون بنسبة 60% تقريباً، بينما لم ينتج الخروب أي معلومات ولم تصدر الأكواخ المعدنية سوى 15 وحدة فقط. يمكن ربط هذا الانخفاض بالمخاطر الهيكلية أو المناخية أو الاقتصادية. في حالة الأكواخ المعدنية، يشير الرقم غير المتسق لـ 15 وحدة تحتوي على 365 وحدة إلى موريتانيا إلى أن هذا مجرد خطأ في إدخال البيانات، مما يشير إلى الحاجة إلى نظام أكثر قوة لجمع البيانات ومعالجتها. في أحسن الأحوال، تشير جميع هذه الملاحظات إلى هشاشة قطاع التصدير الذي لا يفتقر إلى الأصول.⁸¹

⁸¹ Revue annuelle, éditée par l'Entreprise Portuaire de Ghazaouet N° 12-Février 2025.

2. نوعية البضائع والسلع المصدرة والمستوردة عبر الميناء

1.2 البضائع التي يستوردها ميناء الغزوات

يستقبل ميناء الغزوات سفناً من دول أوروبية وآسيوية وأفريقية تحمل بضائع متنوعة منها: ⁸²

- المنتجات الغذائية: السكر والعدس والموز والقمح والأرز والتفاح المزدوج.
- المعادن الثقيلة: الزنك المستخدم في الصناعة المحلية.
- مواد البناء: الإسمنت الأبيض والخشب الأبيض والقضبان.
- مواد أخرى: المواد البرية مثل تلك المستخدمة في الصناعة. يشهد هذا التنوع في الواردات على دور الميناء المحوري في تزويد السوق المحلي بمختلف المنتجات الغذائية والصناعية.

2.2 البضائع التي يصدرها ميناء الغزوات

هذا الميناء هو أيضاً موقع لتصدير منتجات متنوعة منها:

- المأكولات البحرية: السردين والماكريل والسلمك الذهبي، حيث يعتبر الميناء بوابة هامة لتصدير الأسماك.
- المواد الخام: الزنك الذي يخضع للمعالجة في البلاد قبل إعادة تصديره.
- المنتجات الزراعية: الحبوب والخضروات التي تباع في السوق الأوروبية. هذه الصادرات تجعل من الميناء نقطة انطلاق الجزائر إلى الأسواق الدولية، خاصة في قطاعي المواد الغذائية والمواد.

⁸² Revue annuelle, éditée par l'Entreprise Portuaire de Ghazaouet N° 12-Février 2025.

3. كمية البضائع و السلع المصدرة و المستوردة عبر الميناء و المبالغ الموافقة لها

1.3 تطور النشاط التجاري (2022-2024)⁸³

زاد حجم البضائع التي تمت مناولتها في ميناء الغزوات بشكل حاد خلال الفترة المعنية:

2022: قام الميناء بمناولة أكثر من 1.2 مليون طن من البضائع، مما يعكس نشاطاً تجارياً قوياً

2023: أدى النمو المستمر في أحجام الشحن إلى زيادة في عدد السفن التجارية التي تدخل الميناء⁸⁴.

2024: في النصف الأول من العام، سجل حجم البضائع التي تم تداولها في الميناء زيادة بنسبة 3% مقارنة بالفترة

نفسها من العام السابق، مع ارتفاع بنسبة 8% في البضائع غير الوقودية.

2.3 البضائع وقيمتها التقديرية لكل سنة

جدول رقم 2: البضائع وقيمتها التقديرية لكل سنة

نوع البضائع	الواردات (مليون €)	الصادرات (مليون €)	السنة
المواد الغذائية	90	-	2022
المعادن الثقيلة	40	8	
مواد البناء	45	-	
مواد أخرى	35	-	
المنتجات البحرية	-	10	
المنتجات الزراعية	-	4	

⁸³ امين بشار. (2024). 64 مليون طن اجمالي البضائع المعالجة عبر الموانئ خلال 6 أشهر. سهم. media

⁸⁴ عبد الحليم. 2024. في تقرير شخص حالة النقل البحري بتلمسان المطالبة بتوسيع ميناء الغزوات وفتح خطوط دولية جديدة. جريدة المساء.

	210	22	المجموع
المواد الغذائية	95	-	2023
المعادن الثقيلة	42	9	
مواد البناء	47	-	
مواد أخرى	41	-	
المنتجات البحرية	-	11	
المنتجات الزراعية	-	4	
	225	24	المجموع
المواد الغذائية	100	-	2024
المعادن الثقيلة	45	9	
مواد البناء	50	-	
مواد أخرى	45	-	
المنتجات البحرية	-	12	
المنتجات الزراعية	-	6	
	240	27	المجموع

المصدر: وثائق ميناء الغزوات

تتزايد الواردات تدريجياً (بزيادة حوالي 15 مليون يورو/سنة) لا تزال المنتجات الغذائية تمثل الحصة الأكبر (حوالي 40-42%) من إجمالي الواردات، مما يدل على الاعتماد القوي على الواردات لتلبية احتياجات الاستهلاك. كما كان هناك ارتفاع مطرد في واردات المعادن ومواد البناء، مما قد يشير إلى زيادة النشاط الاقتصادي والصناعي في المنطقة.

تنمو الصادرات بوتيرة بطيئة (1 إلى 3 مليون يورو سنوياً)، مما يدل على وجود إمكانيات غير مستغلة وتشكل منتجات المأكولات البحرية (السردين والماكريل وغيرها) العمود الفقري للصادرات، تليها المواد الخام (الزئبق، إلخ)

والمنتجات الزراعية. في سنة 2019، تم تصدير 15,000 طن من الكلنكير مكون أساسي في الأسمت إلى كوت ديفوار عبر ميناء الغزوات.

وتُعدّ الزيادة في صادرات المنتجات الزراعية اعتبارًا من عام 2024 (+2 مليون يورو) علامة على تنويع أفضل لقاعدة الصادرات، تم تصدير أول شحنة من أكشاك الميستيك (365) كشكا بوزن إجمالي 15 طنا إلى موريتانيا من إنتاج شركة ميتغاف الصناعية⁸⁵.

4. إجراءات التصدير والاستيراد عبر ميناء الغزوات⁸⁶

1. قبل وصول البضاعة:

التسجيل كمستورد أو مصدّر، والحصول على بطاقة تعريف مصرفية، والتقدم إلى وزارة التجارة بطلب الحصول على رخصة استيراد أو تصدير وإعداد المستندات التالية:

- الفاتورة التجارية (الفاتورة).
- شهادة المنشأ.
- بيان الشحن.
- بيان التغليف.
- شهادة صحية أو فنية إذا كانت طبيعة البضاعة تتطلب ذلك.

⁸⁵ الوكالة الرسمية للأنباء الجزائرية

⁸⁶ الوثائق الرسمية لمؤسسة ميناء الغزوات

2. عند الوصول إلى الميناء:

تقديم ملف جمركي، عبر نظام SIGAD الإلكتروني، يحتوي على:

- بيان جمركي مفصل (DUM).
- وثائق الشحن.
- الفواتير والتكاليف.
- تقديم الفحص المادي للبضائع المقدمة في بعض الحالات إلى سلطات الجمارك.
- وإرسال عينات في بعض الحالات إلى المختبرات لإجراء فحوصات فنية أو صحية.
- دفع الرسوم الجمركية والتكاليف.
- الاتصال بسلطات الميناء لتحديد موعد لتفريغ الحاوية أو البضائع.

3. التخليص الجمركي والنقل:

يتم منح التخليص الجمركي عندما يتم استيفاء جميع الشروط ويمكن نقل البضائع إلى وجهتها النهائية.

5. أهم المشاكل والمعوقات في ميناء الغزوات⁸⁷

1.5 قصور البنية التحتية

- عدم كفاية عدد الأرصفة لحجم التجارة.
- عدم وجود معدات حديثة لتفريغ الحاويات الثقيلة أو السريعة.

⁸⁷ الموقع الرسمي لميناء الغزوات. اطلع عليه 1 جوان 2025. <https://www.portdeghazaouet.com/page/situation-geographique>.

2.5 ازدواجية الأنشطة

- الميناء موطن لأنشطة الصيد والتجارة الخارجية على حد سواء، مما يولد ازدحاماً ومشاكل تنظيمية.

3.5 عدم التوسع والتطوير

- عدم وجود استثمار واضح لتوسيع الأرصفة أو مناطق التخزين الحديثة.
- عدم وجود نظام لوجستي متكامل (مستودعات مبردة، أنظمة تتبع ذكية....).

4.5 مشاكل أمنية

- حالات التهريب (مثل الكوكايين) المسجلة في الميناء، مما يشير إلى عدم وجود رقابة صارمة أو ترتيبات أمنية.

5.5 الاختناقات البيروقراطية

- التأخير في معالجة الملفات الجمركية.
- يشكو بعض المصدرين من تداخل مسؤوليات الإدارات المختلفة (الجمارك، الميناء، الفحص الفني).

6.5 النقل البري والسكك الحديدية

- عدم وجود نقل سريع وموثوق يربط الميناء ببقية الشبكة الوطنية، مما يؤدي إلى تأخير في تسليم البضائع.

6. حلول و مقترحات لمعالجة مشاكل التصدير و الاستيراد بميناء الغزوات⁸⁸

- ✓ تنفيذ مشروع لتوسيع الأرصفة الحالية وبناء أرصفة أطول لاستيعاب السفن التجارية الأكبر حجمًا.

⁸⁸ الوكالة الرسمية للأنباء الجزائرية

- ✓ زيادة سعة المناولة في الميناء، وتحسين تدفق حركة السفن، وتقليل أوقات الانتظار.
- ✓ تم منح مشروع لبناء محطة بحرية مستقلة بميزات حديثة (غرف انتظار، مساحات ضوئية، إجراءات جمركية سريعة، إلخ).
- ✓ تحسين جودة الخدمة، وزيادة القدرة التشغيلية، وتقليل أوقات معالجة الجمارك.
- ✓ تنفيذ مساحات ضوئية آلية (مساحات ضوئية للبضائع والمركبات) متصلة بنظام معلومات لتسريع إجراءات الأمن.
- ✓ إزالة الاختناقات وتحسين الأمن دون التأثير على أوقات المعالجة.
- ✓ تنفيذ مساحات ضوئية آلية (مساحات ضوئية للبضائع والمركبات) متصلة بنظام معلومات لتسريع إجراءات الأمن.
- ✓ تقليل الاختناقات وتحسين الأمن دون تأخير في المعالجة.
- ✓ رقمته المجال الإداري وتدريب الموظفين على استخدام أنظمة الإدارة الجديدة.
- ✓ تحسين الكفاءة الإدارية والحد من الفساد أو إدارة الشؤون.

«نتائج الدراسة واختبار الفرضيات»

نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

في الختام، تُظهر نتائج هذه الدراسة أن إجراءات التصدير والاستيراد أدوات مهمة لتعزيز النشاط التجاري والاقتصادي، لا سيما إذا كانت إجراءاتها بسيطة ومرنة وسريعة. ويبدو أن حالة ميناء الغزوات في تلمسان تُظهر أن هذا الميناء يتمتع بإمكانيات لوجستية وجغرافية كبيرة للتجارة الجيدة. إلا أن الصعوبات الإدارية والتنظيمية تعيق تطوره الكامل. وتُظهر هذه الدراسة أن إدارة الجمارك، وحالة البنية التحتية، ورقمنة الأنشطة الجمركية، تؤثر على أنشطة التصدير والاستيراد، وبالتالي على التجارة الدولية والاقتصاد المحلي.

نتائج اختبار الفرضيات

✓ الفرضية الأولى:

أكدت الدراسة أن تبسيط الإجراءات الجمركية والتنظيمية يُسهم بشكل كبير في تنمية التجارة في الميناء. فكلما زادت مرونة الإجراءات وسرعتها وشفافيتها، ازدادت ثقة المتعاملين الاقتصاديين وشجعتهم على استخدام الميناء، مما يُسهم بشكل أفضل في التجارة الدولية.

✓ الفرضية الثانية:

تؤكد البيانات الميدانية وتحليل آراء الجهات المعنية الاقتصادية هذه الفرضية: البيروقراطية، وتعدد الإجراءات، وفترات الانتظار، وضعف التنسيق بين الإدارات، ونقص الموارد اللوجستية، كلها عوامل تُعيق كفاءة الميناء وتحد من جاذبيته كمساحة للتجارة الدولية.

✓ الفرضية الثالثة:

أكدت الدراسة هذه الفرضية، إذ إن الاستثمارات في البنية التحتية للموانئ (الأرصفة، المستودعات، إلخ) والخدمات اللوجستية (النقل، التوزيع، التخزين، إلخ) من شأنها أن تُحوّل الميناء إلى منصة تربط الجزائر بالأسواق الإقليمية والدولية، وخاصةً الأسواق الأوروبية وشمال أفريقيا.

خاتمة عامة

يُعد ميناء الغزوات من بين المشاريع الاستثمارية في غرب البلاد حيث يتميز بموقع استراتيجي على الحدود المغربية، بالإضافة إلى ارتباطه المباشر وغير المباشر بالأسواق. وبناءً على البيانات المتاحة، يبدو أن عدة عقبات حالت دون تأكيد هذا الوضع من الناحية التجارية، وهي تعقيد الإجراءات البيروقراطية ونقص الوسائل/المعدات المناسبة، وخاصةً الحديثة منها. ومع ذلك، قد تكون هناك علاقة وثيقة بين التبسيط وحجم البريد. علاوة على ذلك، يُعد ضعف مختلف الجهات الفاعلة في سلسلة الاستيراد والتصدير السبب الأبرز لضعف كفاءة الدولة المعنية. توضح الفقرة المركزية في نهاية الدراسة أن الرقمنة حسب المستوى غير كافية، بمعنى أنه ينبغي تنفيذها بشكل موحد وعبر سلسلة المخالفات بأكملها.

اقتراحات

1. تحديث شبكة الإنترنت لميناء الغزوات بما يتناسب مع الاتجاه الدولي الرئيسي في التفرغ ومراقبة الاتصالات.
2. دمج وثائق التنسيق، ومراجعة التكامل المفيد بهدف تسريع التفاوض، وتقليص عدد الوثائق وتبسيط الإجراءات، وخاصة الإجراءات الجمركية.
3. الاستخدام المنهجي للرقمنة الشاملة لجميع مراحل طلبات الاستيراد لمختلف التصاريح، سواء توثيقاً أو متابعة.
4. مواصلة تحسين كفاءة وأداء الموظفين والنقل البحري.
5. تعزيز تنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص لنشر المعلومات حول الاستثمارات في الخدمات اللوجستية والنقل البحري.
6. ضمان التنسيق بين جميع المؤسسات المعنية بالتجارة الخارجية لتجنب التكرار والازدواجية.

نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

7. تشجيع الصادرات والواردات من خلال الإيرادات الضريبية والامتيازات المالية.

افاق الدراسة

خلال الدراسة، برزت مجموعة متنوعة من المواضيع المتعلقة بموضوع الدراسة، والتي تتطلب بحثًا متخصصًا، وهي:

- دور الخدمات اللوجستية وأثرها على عملية تحسين أداء الموانئ البحرية.
- أثر التخصصية على كفاءة وفعالية الموانئ.

«المراجع»

ا. الكتب

- اسامة عبد المنعم، الاعتمادات المستندية فن الاستيراد والتصدير الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات مصر.2014.
- بن شني عبد القادر، 2022، تسيير عمليات التجارة الدولية، مطبوعة بيداغوجية 44-42.
- محمود الشيخ، التسويق الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2012، ص 193.
- علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الاردن، ط1 ، 2009، ص 162.
- محمود يونس، مقدمة في نظرية التجارة الخارجية ، دار الجامعة ، الجزائر ، 1999 ، ص . 218-2171
- 25 عادل احمد حشيش و آخرون، الاقتصاد الكلي، كلية الحقوق جامعة الاسكندرية ، مصر ، 2003 ، ص 12 .
- الصديقي محمد عقيقي، التسويق الدولي، نظم الاستيراد والتصدير، وكالة المطبوعات، الكويت 1973 ، ص 563.
- حفاف وليد. تقنيات تمويل التجارة الدولية قسم العلوم التجارية 2022/2021 ص 2-1.
- طارق جمعة سيف. تأمينات التجارة الخارجية دار الفكر الجامعي الإسكندرية 2007.
- جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران عمان 2008.
- سمير بوعافية. (2015-2016) . دراسة اقتصادية وقياسية الاستيراد القمح في الجزائر خلال الفترة 1984-2014.
- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993، ص

ب. الرسائل والاطروحات

- أوكفيف عقيلة، فليسي صبرينة، الإجراءات المطبقة على عملية الاستيراد والتصدير، مذكرة لنيل شهادة ماستر في القانون كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2017-2018، ص 48.
- بھلول مقران، علاقة الصادرات بالنمو الصادرات خلال الفترة (1970-2005)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2001، ص 75 .
- بالھارث ليندة، نظام الرقابة على الصرف في الجزائر، مذكرة لنيل الماجستير في الحقوق، فرع قانون الأعمال، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2005، ص 139.
- بورياح كنزة مطوي محمد الأمين، واقع وأفاق سياسة التصدير في الجزائر ، مذكرة ماستر ، شعبة العلوم التجارية ، تخصص مالية وتجارة دولية ، جامعة مستغانم 2020 ص 65.
- بلقطة إبراهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، 2009، ص 89
- سليمان صليحة، تغطية اخطار تمويل التجارة الخارجية عن طريق الوساطة المالية، رسالة ماجستير في علومالتسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- حفايضية يمينة، برقوق صبرينة. (2017-2018). ترقية الصادرات خارج المحروقات ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية - حالة الجزائر - خلال الفترة(2004-2017). مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية. تخصص: مالية تجارة دولية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة08ماي1945. -قالمة-.

- مولاي عبد القادر، التصدير كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص . 25
- قطاف لويذة، التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثرها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر (2000-2003) مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، الجزائر، 2013، ص 42، 43.
- زير ريان، أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر - الفترة 2004-2005، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2015، ص 54.
- زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق ، حالة الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل ودرجة دكتوراه ، في العلوم الاقتصادية جامعة يوسف بن خدة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير . 2005-2006.
- النايي سفيان، بوزاري محمد إجراءات عملية الاستيراد والجمركة في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن الأخضرية مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص مالية وتجارة دولية - البويرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2018/2019.
- شربي محمد الأمين، أهمية ودور تمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر، - 2010 2011.
- مسعود وقرميش عبد الرؤوف. (2023-2022). اجراءات التصدير والاستيراد. شهادة الماستر. تخصص مالية وتجارة دولية. جامعة احمد بوقرة -بومرداس.
- سليمان دحو (2015-2016) . التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات. شهادة الدكتوراه. تخصص علوم تسيير جامعة محمد خيضر بسكرة.

- شرماط عماد. (2023-2022). دور توسيم المنتجات الاقليمية في تعزيز الصادرات الجزائرية. شهادة الدكتوراه. تخصص علوم تجارية. جامعة فرحات عباس - سطيف.

ت. الانترنت

- موسوعة ويكيبيديا <http://ar.wikipedia.org> اطلع على ه يوم 0520/03/2018 محمد منتصر الاستيراد و التصدير، 13 مارس 2022،
- مقال بعنوان: وحدة المستندات، مأخوذ من الموقع:

<http://www.abahe.co.uk/internationaldocuments.html-trade-international-enc/66287-marketing-global>.

- El watan. (2024). Ghazaouet (Tlemcen) : Les pêcheurs refusent de quitter leur port ». <https://www.portdeghazaouet.com/page/presentation-et-histoire>
- [62https://fr.wikipedia.org/wiki/Port_de_Ghazaouet#/media/Fichier:%D9%85%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%A1_%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AA.jpg](https://fr.wikipedia.org/wiki/Port_de_Ghazaouet#/media/Fichier:%D9%85%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%A1_%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AA.jpg).

- لموقع الرسمي لميناء الغزوات. اطلع على ه 30 ماي 2025 -

<https://www.portdeghazaouet.com/page/situation> .

- géographique.

- عبد الحليم. 2024. في تقرير شخص حالة النقل البحري بتلمسان المطالبة بتوسيع ميناء الغزوات وفتح خطوط دولية جديدة
- <https://www.el-massa.com/dz> جريدة المساء.
- الوكالة الرسمية للأبناء الجزائرية

ج. المراجع الاجنبية

- Akene Ebitimi Anthony et Aka Bony Christelle. (2020). Les contraintes des exportations ; cas de l'huile d'olive en Algérie(Azazga). Faculté des sciences Economiques, Commerciales, et des Sciences de Gestion. Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou.
- Salem Ahmed et ALBERTINI (J.M), lexique d'économie, Dalloz, Paris, 4ème édition, 1992, p4 .272.
- Denis Brume, Le Commerce international, 2 ème edition, Edition breal, mentrenil, 1991. 22 Guid Général de commerce international (M.L.P) ection,p 19.
- AKADAR AKACEM comtabilité S.N.D edition, Aalger, 1990, p 130.
- TAKABECHT Yousra et TAKHERROUBT Fazia.(2022-2023). Les procédures d'importation en Algérie : contraintes et défis Etude de cas : l'entreprise ENIEM. Faculté des sciences Economiques, Commerciales, et des Sciences de Gestion. Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou.

«الملاحق»

AUTRES								
PRODUITS METALLURGIQUES	3 565	336	3 901	12 448	3 168	15 616	4 653	▲ +235,61
ZINC								
RAIL	3 565		3 565	12 398	0	12 398		
FER A BETON								
POUTRE SCHARPENTES								
AUTRES		336	336	50	3 168	3 218	4 653	▼ -30,84
MARCHANDISES	DEB	EMB	TOTAL	CUMUL				VAR %
				DEB	EMB	TOTAL	(A-1)	
MINERAUX BRUTS DU	459	0	459	35 378	5 433	40 811	32 372	▲ +26,07
SABLE SILICE								
PRODUIT CERAMIQUES				808		808	173	▲ +367,05
TRAVERSE EN BETON				9 145		9 145	4 185	▲ +118,52
CIMENT BLANC								
CIMENT GRIS								
POZZOLANE					5 433	5 433		
ARGILE				2 284		2 284	1 900	▲ +20,21
KADLIN				2 278		2 278	1 601	▲ +42,29
CLINKER							7 572	▼ -100,00
FELDSPATH				2 725		2 725	3 480	▼ -21,70
MARBRE	251		251	14 046		14 046	6 317	▲ +122,35
GRANITE							359	▼ -100,00
AUTRES	208		208	4 092		4 092	6 785	▼ -39,69
ENGRAIS	0	0	0	0	0	0	0	▲ +0,00
ENGRAIS NATUREL								
PHOSPHATE								
AUTRES								
PRODUITS CHIMIQUES	1 605	0	1 605	20 570	0	20 570	16 813	▲ +22,35
ALKYL BENZENE								
MATIERE PLASTIQUES	400		400	7 791	0	7 791	5 866	▲ +32,82
ACIDE SULFURIQUE				3 885		3 885	3 500	▲ +11,00
AUTRES	1 205		1 205	8 894		8 894	7 447	▲ +19,43
MACHINES,VEHICULES,OBJE	7 701	4 432	12 133	89 782	55 661	145 443	134 896	▲ +7,82
ENGINS DE TRANSPORTS (tand	4 972	4 418	9 390	60 816	52 997	113 813	109 478	▲ +3,96
ENGINS TRAVAUX PUBLIC								
CARTON / PAPIER	484		484	3 273		3 273	4 075	▼ -19,68
MACHINES,MOTEURS,APPAREIL	1 175		1 175	10 262	106	10 368	8 453	▲ +22,65
MATERIEL HYDRAULIQUE	15		15	883		883	1 465	▼ -39,73
MATERIEL AGRICOLE	121		121	887		887	758	▲ +17,02
MATERIEL ELECTRICITE	33		33	517	15	532	228	▲ +133,33
PRODUIT COSMETIQUES	33		33	698	52	750	975	▼ -23,08
CUIRS ,TEXTILES	181		181	3 366		3 366	1 303	▲ +158,33
LIEGE					299	299		
PRODUIT D'HYGIENE				6	17	23	119	▼ -80,67
VEHICULE D'IMPORTATION								
AUTRES	687	14	701	9 074	2 175	11 249	8 042	▲ +39,88
TOTAUX	136 396	5 845	142 241	1 618 120	84 017	1 702 137	1 487 918	▲ +14,40

Scanné avec CamScanner

Ad-Freres-port - Revue annuelle éditée par l'entreprise portuaire de Ghazaouet

MOUVEMENT DE LA NAVIGATION

année 2024

Rubriques	Unité de mesure	Entrée			Sortie		
		Année A-1	Année A	Var %	Année A-1	Année A	Var %
Nombre navires	Unité	159	184	▲ +15,72	159	185	▲ +16,35
T.J.B	1000 Tonneau	2 115	2 646	▲ +25,14	2 126	2 619	▲ +23,19

TRAFIC SELON MODE DE CONDITIONNEMENT

année 2024

Rubriques	Unité de mesure	Débarqu岸			Embarqu岸			Total A-1	Total A	Var %
		Année A-1	Année A	Var %	Année A-1	Année A	Var %			
Vrac liquides	Tonne	71 788	75 235	▲ +4,80				71 788	75 235	▲ +4,80
Vrac solides	Tonne	961 045	1 113 961	▲ +15,91	7 572	5 433	▼ -28,25	968 617	1 119 394	▲ +15,57
Marchandises diverses	Tonne	378 939	428 924	▲ +13,19	68 574	78 584	▲ +14,60	447 513	507 508	▲ +13,41
Total	Tonne	1 410 772	1 618 120	▲ +14,62	76 146	84 017	▲ +10,34	1 487 918	1 702 137	▲ +14,40



TRAFIC PASSAGERS

année 2024

Rubriques	Unité de mesure	Débarqu岸			Embarqu岸			Total		
		Année A-1	Année A	Var %	Année A-1	Année A	Var %	Année A-1	Année A	
Nombre de passagers	Passagers	14 967	15 173	▲ +1,38	17 139	17 529	▲ +2,28	32 106	32 702	▲ +1,86

TRAFIC CONTENEURS

année 2024

Rubriques	Unité de mesure	Débarqu岸			Embarqu岸			Total (E+D) A-1	Total (E+D) A	Var %
		Année A-1	Année A	Var %	Année A-1	Année A	Var %			
Nbre conteneurs pleins	TEU	24 797	24 510	▼ -1,16	1 008	1 689	▲ +67,56	48 276	46 116	▼ -4,47
Nbre conteneurs vides	TEU	0	0		22 471	19 917	▼ -11,37			
T.net de marchandises	1000 T	311 143	306 430	▼ -1,51	19 661	24 321	▲ +44,24	328 004	330 751	▲ +0,84

الملخص:

تلعب إجراءات الاستيراد والتصدير دورًا حيويًا في تعزيز التجارة الدولية، وحركة السلع والخدمات بين الدول، وبالتالي نمو الاقتصاد والتجارة. يُعد ميناء الغزوات بولاية تلمسان ميناءً بحريًا يتمتع بقدرة استيعابية كبيرة نسبيًا نحو أوروبا، وخاصة إسبانيا، من خلال تعزيز تصدير المنتجات المحلية كالمنتجات الزراعية والصناعية، واستيراد مختلف المنتجات. ورغم هذه القدرة، يعاني الميناء من البيروقراطية ونقص رقمنة العمل، مما يجعل من الضروري أكثر من أي وقت مضى تزويد بنيته التحتية بالوسائل اللازمة لتطوير إجراءات عمله لتجنب فقدان الكفاءة، ليصبح موردًا أساسيًا لإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال فتحه أمام الواردات والصادرات.

الكلمات المفتاحية: الاستيراد، التصدير، التجارة الدولية، ميناء الغزوات.

Résumé :

Les pratiques de la procédure d'importation et d'exportation jouent un rôle primordial dans la promotion du commerce international, de la mise en mouvement entre pays des biens et des services, et donc de l'essor de la croissance économique et des échanges. Le port de Ghazaouet, dans la province de Tlemcen, est un port maritime de capacité assez importante vers l'Europe notamment espagnole, en favorisant l'exportation des produits locaux tels que produits agricoles et industriels, et l'importation de produits divers. Malgré cette capacité néanmoins le port souffre de la bureaucratie et du manque de numérisation du travail, c'est pourquoi il est plus que jamais impératif de se donner à ses infrastructures les moyens de développer ses procédures de travail pour éviter une perte d'efficacité, pour devenir un atout pour la relance de l'économie nationale en l'ouvrant à l'importation et à l'exportation.

Mot clé : Import, Export, commerce international, Port de Ghazaouet.

Abstract:

Import and export procedure practices play a vital role in promoting international trade, the movement of goods and services between countries, and therefore the growth of economic growth and trade. The port of Ghazaouet, in the province of Tlemcen, is a seaport with a fairly large capacity towards Europe, particularly Spain, by promoting the export of local products such as agricultural and industrial products, and the import of various products. Despite this capacity, however, the port suffers from bureaucracy and the lack of digitalization of work, which is why it is more imperative than ever to give its infrastructure the means to develop its work procedures to avoid a loss of efficiency, to become an asset for the revival of the national economy by opening it to imports and exports.

Key words: Import, Export, international trade, Port of Ghazaouet.